

SJPS

The Saudi Journal of Philosophical Studies

المجلة السعودية للدراسات الفلسفية

مارس 2023

تصدر عن مؤسسة معنى الثقافية

العدد الثالث

معنى

المجلة السعودية للدراسات الفلسفية SJPS

علمية مُحكَّمة | تصدر عن مؤسسة معنى الثقافية

العدد الثالث | مارس 2023

www.mana.net/sjps

sjps@manaa.net

SJPS

The Saudi Journal of Philosophical Studies

نظرية كريبيكه المنطقية في إحالة اسم العلم

Kripke's Logical Theory of Proper Name Reference

د. الحسين أخدوش

باحث أكاديمي من المغرب

نظرية كريبيكه المنطقية في إحالة اسم العلم

Kripke's Logical Theory of Proper Name Reference

د. الحسين أخدوش

باحث أكاديمي من المغرب

«ونحن نتحدّث عن الإشارات الصلبة، فإننا نتحدّث عن الإمكان من خلال جهات القول في اللغة الصّورية. منطقيًا، لا يلزمنا هذا الأمر بتبني أيّ موقف بصدد ما نطلق عليه «الاسم» في اللغة الطبيعية».

كريبيكه، التسمية والضرورة

نحمل علمها ما لانهاية من المعاطف لكتمها لا تعني أنّها معطف. فالشيء نفسه يقوم به الاسم، حيث تحمل عليه الأوصاف المتعدّدة في شكل حزمة أوصاف⁽²⁾؛ إذ تُرافق أسماء الأعلام أوصاف في شكل حزم من غير الممكن، حسب هذا الموقف، أن يحيل اسم علم ما على موضوعه، وإلى الأفراد الذين يحملونه، من غير أن يحمل هذه الأوصاف التي تخصّ هذه الموضوعات.

أمّا أصالة نظرية صول كريبيكه بخصوص إحالة أسماء الأعلام، فتكمن أصالتها الدلالية في تجاوز عيوب النظرية الوصفية السابقة، وذلك بانفتاحها على بعض التصوّرات اللغوية التي تعيد الاعتبار للغة الطبيعية نوعًا ما⁽³⁾. ثم جاءت تصوّرات هذا الأخير في كتاب «التسمية والضرورة» حاملة لهذا البعد النقدي الصريح الذي خصّ به «النظرية الوصفية الفريجية الراسلية» في الإحالة حيث التركيز على نقد التصوّرات الاختزالية⁽⁴⁾.

توطئة عامّة

قامت بعض النظريات الدلالية الوصفية في المنطق الحديث (فريجه، راسل) على تأسيس نموذجها الإحاليّ لأسماء العلم انطلاقًا من تصوّراتها الماصدقية للمعنى. وقد ترتّب عن ذلك اختزال اللغة الطبيعية إلى مجرد لغة صورية، بحيث يلزم أن تكون إحالتها على الواقع إحالة مباشرة تحترم مبدأ التحقق الصديقيّ. وتأسيسًا على ذلك، أصبحت طريقة إحالة أسماء الأعلام تقوم على التطابق الوصفيّ بين فكرنا وأنطولوجيا العالم الواقعيّ؛ ومن ثم يلزم لغتنا أن تُوفي هذا التطابق حقّه فتعبّر عنه، بحيث تتحقّق إحالة الأسماء على موضوعات الواقع الفعليّ كلّما استطاعت هذه الأسماء تمثيل الخصائص الوصفية لهذه الموضوعات⁽¹⁾.

ولمّا كان فريجه وتلميذه راسل رائديّ هذا التوجّه، فقد تأثر العديد من المناطق وفلاسفة اللغة بعدهما بهذا المنحى الدلاليّ. فهذا جون سورل، لم يتخلّص بدوره من هذا المتزع الوصفي حتى وإن هو فرّق بين اسم العلم والوصف المحدّد، بحيث ربط أسماء الأعلام بالوصف. وتبسيطًا لموقفه هذا، شبّه سورل اسم العلم بـ «حمّالة المعطف» التي يمكن أن

2. Ibid, p.63.

3. يركز كريبيكه في كتابه «التسمية والضرورة» على أنّ الوصف لا يعتبر عنصرا مهمًا في الإحالة، ويقترح بديلا عن ذلك التسمية الجامدة انطلاقا من النظرية السببية التي يقترحها في التسمية.

4. Kripke, (S): *Naming and necessity*, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, twelfth printing, 2001, p.16.

1. Alloncle, (R): *Nom propre et référence*, thèse de master, option Philosophie, Université Pierre Mendès France, Année 2012, p.62.

سورل وأيضاً ستراوسن. يدعم هؤلاء، كلٌّ حسب وجهة نظره، الفكرة الزاعمة بأنّ لاسم العلم معنى حين استخدامه في اللغة الطبيعية⁽⁹⁾. وقد فرّق كريبكه هنا بين نوعين من النظريات بخصوص معنى أسماء الأعلام؛ فمن جهة، هناك تصورات فريجه وراسل، حيث معنى الاسم يحدّد بوصف محدد على شاكلة «ال كذا أو كذا» بالمعنى الراسلي خصوصاً⁽¹⁰⁾. أما جهة ثانية، فهناك تصورات كل من: فيتغنشتاين، سورل، ستراوسن، والتي بمقتضاها يقوم معنى اسم العلم بحزمة الأوصاف التي تحمل عليه على شاكلة «ال كذا أو كذا».

أطلق كريبكه على هذه التصوّرات «النظرية الوصفية لإحالة أسماء الأعلام»⁽¹¹⁾، التي تدعم القول الزاعم بأنّ الاسم لا تحصل له إحالة معيّنة إلا إذا كان يحمل وصفاً محدداً، وأنّه لا وجود لإحالة مباشرة أو خالصة مستقلة عن الكيف أو الجهة. اقترح كريبكه، في مقابل ذلك، ما يطلق عليه النظرية الصلبة المباشرة للإحالة والتي تدعم كون أسماء الأعلام تشير إلى موضوعاتها دون وصف محدد. ثم حاول في «التسمية والضرورة» تأسيس ما يدعم هذه النظرية بموازاة نقد الأطروحة الوصفية التي دأب التقليد المعاصر للإحالة على الترويج لها.

حاول كريبكه بدايةً أن يبيّن أنّ النظرية الأولى (فريجه، راسل) في الإحالة خاطئة كما الشأن بالنسبة للنظرية الثانية (سورل، ستراوسن، فيتغنشتاين)، غير أنّه لم يستخدم الحجّة نفسها في تخطيء كلّ من النظريتين ما لم تكن من النوع نفسه؛ حيث الأولى تمثّل أطروحة دلالية صورية. بينما تقترب الأطروحة الثانية من التصوّر التداولي للإحالة. إذن ليست النظرية الأولى مؤهلة بالنسبة لكريبكه لمعالجة مشكلة إحالة أسماء الأعلام، والأكثر من ذلك أنّ تصور فريجه بهذا الخصوص ليس هو نفسه تصور راسل متى تعمّقنا في دراستهما.

استهدف كريبكه نظرية راسل من حيث إتّها تختزل معنى اسم العلم إلى مجرد التعيين الوصفي للموضوعات. ذلك ما أكّده دافيد كابلان⁽¹²⁾ حين عدّ نظرية راسل (نظرية الأوصاف المحددة) تخص مجرد الصورة المنطقية للعبارات والحدود

اعتمد صول كريبكه في نقد البارديغم الوصفي حججاً فلسفية ومنطقية مختلفة واجهها دعاوى الوصفيين، فكان أهمّها الحجّة المعرفية والحجّة الجهبوية. تقوم هذه الحجج على نظرية العوالم الممكنة التي تستند بدورها إلى تصوّر دلالي للإحالة لا يرتبط فقط بأنطولوجيا الواقع الفعلي، وإنما يفتح أيضاً على سياقات مختلفة ووضعيات افتراضية (Counterfactual situations)⁽⁵⁾. وتسمح هذه النظرية بتجاوز مجموعة من التصوّرات التي كوّنوها فلاسفة المنطق حول بعض المفاهيم التقليدية التي شكّلت عماد المنطق المحمولي، مثل: مفهوم الإحالة، الدلالة، المعنى، الأنطولوجيا، التسمية، الضرورة، إلخ⁽⁶⁾. ولإبراز كيف قام كريبكه بصياغة هذه المفاهيم وفقاً لنموذجه الدلالي الخاص، نقترح بسط الكلام فيه من خلال تناول النظرية الدلالية الجديدة في التسمية التي يقترح كريبكه بديلاً عن وجهة النظر الوصفية للإحالة⁽⁷⁾. وستتناول بدايةً استعراض حججه في بطلان التصوّر الوصفي، ثم بعدها طريقة النظرية السببية في الإحالة والتسمية. والسؤال الذي نطرحه بهذا الصدد هو: كيف تكون إحالة أسماء الأعلام بالنسبة لهذا الفيلسوف إحالة صلبة في كل السياقات الدلالية بما فيها السياقات الموجهة؟

1. حجج صول كريبكه في إبطال التصوّر الدلالي الوصفي لإحالة اسم العلم

يقترح صول كريبكه في كتابه «الضرورة والتسمية» نقداً منطقيّاً وفلسفيّاً لما أطلق عليه «التقليد المعاصر» لنظريات الإحالة. مستهدفاً إعادة النظر في نظرية ستوارت ميل الكلاسيكية في إحالة أسماء الأعلام⁽⁸⁾. يعترض كريبكه على هذا التقليد مقترحاً تجسيده في تصوّرات فريجه وراسل، ثمّ

5. Kripke, (S) : *Naming and necessity*; op. cite, p.6.

6. Dummett, (M): *the logical of metaphysics*; ed Harford University press, 1993, p.141.

7. أشار ديفيد كابلان بدوره إلى كون إحالة اسم العلم وفق النظرية المباشرة للإحالة هي على خلاف ما ذهب إليه التصوّر الوصفي المنحدر من فريجه وراسل. فلاسمة العلم خاصيته أنّه يحيل إحالة مباشرة على موضوعه، وهذا الأمر يؤسّس له كابلان عندما يدّعي أنّ ماصدق الاسم محدد مباشرة انطلاقاً من المواضع اللسانية، وذلك حتى على مستوى المحتوى. لذا، لا يمكن أن يتغيّر الاسم بناء على وضعية التقييم الدلالية، ومنه يصبح هذا المحتوى ماصدقياً. والبيّن من هذا التأويل أنّه يحدّد خاصية اسم العلم في كونه يشير إلى موضوعه وبقى ثابتاً لأنّ كلّاً من المحتوى والخاصية والماصدق تتداخل في إحالة هذا الاسم. انظر بهذا الخصوص:

- Recanati, (F): *Philosophie du langage et de l'esprit*, éd Gallimard, Collection folio essais; Paris, 2008, p.39.

8. Mill, (J), (S): *A system of logic, Ratiocinative and inductive*, livre 1, chapitre 2, § 5. Harper and Brothers, New York, 1882, pp.37/45.

9. Engel, (P) : Engel, (P): *Identité et référence*, presse de l'école normale supérieure d'Ulm, paris, 1985, p.77.

10. Bach, (K): *Description: Points of reference*. In *Description and beyond*, Reimer, M and Bezuidenhout, A; Oxford university Press, 2004, p.26.

11. Ibid, p.78.

12. David Kaplan.

- فقد يعني أنّ بني إسرائيل لم يكن لهم قائد واحد عندما غادروا مصر؛
- أو؛ قد يفيد كون قائدهم لم يكن يُطلق عليه اسم موسى؛
- أو؛ لم يكن يوجد هناك أحد قام بما تحدّث عنه الإنجيل بخصوص موسى؛
- ... إلخ.

- نستطيع القول، حسب راسل، إنّ موسى قد يكون محدّدًا بمجملة من الأوصاف المحدّدة المختلفة، مثل:
- «الرجل الذي قاد بني إسرائيل في الصحراء»؛
- أو؛ «الرجل الذي عاش في ذلك المكان وفي تلك الفترة، والذي نسميه اسم موسى»؛
- أو؛ «الرجل الذي كان الصغير الذي ألقته به بنت فرعون في النيل»؛
- (وهكذا دواليك).

- غير أنّه إذا تبيننا تحديداً آخر غير معيّن؛ فإنّ العبارة: «موسى لم يكن موجوداً» تصبح مستلزمة لمعنى مختلف. فكذلك الشأن بالنسبة لمختلف العبارات التي يرد فيها (أل) التعريف بخصوص تسمية «موسى». أمّا إذا قلنا بالصيغة الآتية:

- «س غير موجود»؛

فإننا نطلب من خلالها القول بالصيغة:

- «ماذا تريدون بقول هذا؟»؛

- هل تريدون التأكيد على كذا ... أو كذا ... إلخ؛

يطرح فيتنغشتاين في هذا التصريح رفض الدعوى القائلة باعتبار دلالة أسماء الأعلام انطلاقاً من القول بكونها عبارات الهوية (فريجه) أو عبارات وجودية (راسل)، أي ربط معناها بشروط تحقّق صدق القضايا كما في حالة الأسماء العامة. أمّا ما يقترحه فيتنغشتاين، فهو أن تكون مسألة معنى أسماء الأعلام مشكلة السياق والاستعمال وليس مشكلة دلالية صورية، ثم تساءل في تصريحه السابق حول ما إذا كان لاسم «موسى» استعمالٌ ثابتٌ وليس معنًى واحداً في مختلف الحالات الممكنة.⁽¹⁹⁾

ولقد توسّع كريبكه في رفض تصوّر النظرية الوصفية أكثر ممّا قام به فيتنغشتاين، وذلك بطريقته الخاصة حين استثمر

19. Kripke, (S): La logique des noms propres ; tr de Jacob, P et Recanati, F ; éd Minuit, 1982, pp 42-43.

المفردة⁽¹³⁾، حيث تشكّل هذه النظرية، بهذا المعنى، تصوّراً يدعم القول بأنّ الصورة المنطقية للأسماء الأصيلية⁽¹⁴⁾ بمثابة علامات تشير إلى الأشياء كما سبق أن زعم فريجه⁽¹⁵⁾، ومن ثمّ تقوم هذه الأسماء مقام الثوابت المنطقية المستخدمة في الحساب المحمولي في منطق المحمولات⁽¹⁶⁾.

تقوم هذه النظرية أيضاً على زعم يدّعي بكون مختلف العبارات التي ليست على شاكلة أسماء الأعلام، هي بالفعل أوصاف، وأنّه يتعلق الأمر هنا بأسماء الأعلام المستعملة في اللغة العادية أو بالأوصاف التي على شاكلة: «أل كذا أو كذا»، وهي بهذا المعنى تعيّن الأفراد والأشخاص تعييناً وصفيّاً بما يعني أنّها تقبل التحديد الوصفي بحسب تصوّر راسل للتعين⁽¹⁷⁾، وينتج عن ذلك اعتبار هذه العبارات قضايا الهوية (عند فريجه)، وقضايا الوجود (مع راسل). انتقد فيتنغشتاين هذا التصوّر، معتبراً أسماء الأعلام ليست أوصافاً محدّدة أو اختصاراً لها. يقول في الفقرة 79 من كتابه «أبحاث فلسفية»، كما أورده باديديك، ما يلي⁽¹⁸⁾:

«إن قال أحدهم «لم يكن موسى موجوداً»؛

فإنّ ذلك يعني عدّة أمور:

13. Badidike, (J, P) : La rigidité des indexicaux auto-désignatifs ; Louvain-la-Neuve, avril, 2012, p.22.

14. Noms authentiques.

15. ينفرد فريجه بالمقارنة مع راسل بكونه لا يخصّ الجمل التي تحتوي أسماء الأعلام بنفس الشروط الصدقية التي يشترطها راسل في هذه الجمل. انظر بهذا الخصوص السابق، ص 22.

16. يعتبر اسم العلم بموجب هذا التصوّر ثابتاً منطقيّاً يمكن تسويره والتعامل معه كما يتم التعامل مع باقي الحدود المنطقية في اللغة المحمولىة.

17. Engel, (P) : Identité et référence ; op. cite, p.78.

18. Je cite le texte: « Si quelqu'un dit « Moïse n'existait pas », cela peut signifier différentes choses. Cela peut signifier : Les Israélites n'avaient pas un guide « unique » quand ils quittèrent l'Égypte – ou : leur guide ne s'appelait pas « Moïse » – ou : il ne peut y avoir personne qui ait accompli tout ce que la Bible relate à propos de Moïse – ou etc. Nous pouvons dire, selon Russell, le nom « Moïse » peut être défini au moyen de différentes descriptions. Par exemple, comme : « homme qui conduisit les Israélites à travers le désert », « homme qui vivait à cette époque, en ce lieu, et que l'on appelait « Moïse », « l'homme qui enfant fut retiré du Nil par la fille du Pharaon », et ainsi de suite. Et selon que nous assumerons une définition ou une autre, la proposition « Moïse n'existait pas » acquiert un sens différent, et ainsi toute autre proposition à propos de Moïse. – Et si on nous dit : « N n'existe pas », nous demandons : « Que voulez-vous dire ? Voulez affirmer que ... ou ... ou ... etc. ? » Paragraph : (79), de « Investigations philosophiques » de Wittgenstein. Citer par : Jean-Pierre Badidike: La rigidité des indexicaux auto-désignatifs ; op. cite, p.22.

من خلال السياقات الموجّهة التي تسمح بإدخال الجهات والظروف في القضايا اللسانية والمنطقية. تقوم هذه الحجّة على اعتبار الوظيفة الدلالية لأسماء الأعلام تدخل عليها ظروف الإمكان والضرورة والجواز وما إلى ذلك من جهات القول مثل: «من الممكن أن...»، أو «أ قد يكون ب»، «من الضروري كذا وكذا» إلخ⁽²⁴⁾.

سمح هذا التأويلي الدلالي لمنطق الجهات بمعالجة وضعية الذات في مختلف العوالم الممكنة، وتحديدًا مقارنة قضية الصفات الذاتية والصفات العرضية، ومفهوم المماثلة والمشابهة: حيث لعبت حجّة الجهة بهذا الخصوص دورًا حاسمًا في تخليص مفهوم اسم العلم من التّحديد الوصفي للإحالة. لذا: أقحم كريبكه في التأويل الدلالي لهذا الاسم مفهوم التسمية الصلبة، وذلك للقول بأنّ الاسم يبقى في إشارته إلى موضوعه يُحيل بشكلٍ صلب رغم تغيّر العوالم الممكنة⁽²⁵⁾.

تفيد فكرة التسميات الصلبة⁽²⁶⁾ في إبراز كيف تكون إحالة اسم العلم ثابتةً سواء في الأقوال التي تصف الوقائع الحقيقية، أو حتى في التعبيرات التي تتحدّث عن وقائع افتراضية واحتمالية، كما في الأقوال التي تتحدّث عن العوالم الممكنة. ففي العبارة:

أ. كان أرسطو يحب الكلاب؛

هناك حديث عن الشخص «أرسطو»، بحيث يمكن التحقق منها ماصدقياً. يعني هذا أنّ العبارة (أ) تكون صادقة إذا وفقط إذا كان هناك فردٌ يُسمى «أرسطو» حيث يحوز خاصية حب الكلاب فعلاً. يلاحظ في هذه العبارة أنّها تستجيب لشروط الصدق التي تقتضيها اللغة المحمولية. غير أنّ هناك صنفًا من العبارات التي تتحدّث عن وقائع ليست بالضرورة واقعية، أي إنّها احتمالية وغير واقعية، كما نجد في العبارة:

ب. قد يكون أرسطو محبًا للكلاب؛

تحدّد هذه العبارة خاصية من المحتمل أن يكون الشخص «أرسطو» حائزًا لها في عالم ممكن. من ثمّ يلاحظ أنّ اسم العلم «أرسطو» يشير في هذه العبارة إلى نفس الشخص في

حجة الاستعمال التداولية إضافة إلى حجة الجهة للزّد على التصوّرات الدلالية الوصفية، بما فيها تصوّرات جون سورل حول حزمة الأوصاف التي يختزلها اسمٌ علمٍ معيّن. اعتبر كريبكه نظرية سورل هذه عملاً كلاسيكيًا، فهي مثلها مثل النظريات السابقة عليها، من حيث تصوّرها الوصفي لهذه المسألة (إحالة اسم العلم)، لا تخرج عن القول بأنّ لأسماء الأعلام معنًى دلاليًا تؤدّيه في استخدامنا لها في سياق تواصلنا بها في الخطاب⁽²⁰⁾.

هكذا يُمكن اختصار اعتراض كريبكه على أطروحة الوصفيين لأسماء الأعلام، في شكله العام، في الاستدلال التالي⁽²¹⁾:

- يفيد القول بكون أسماء العلم لها معنًى ما، أنّها تُكافئ دلاليًا وصفاً محدّدًا أو مجموعة من الأوصاف.
- يبّد أنّ أسماء الأعلام تختلف عن الأوصاف المحدّدة، إذ تشير إلى الفرد نفسه في جميع العوالم الممكنة، فهي إشارات صلبة.
- إذن لا يمكن لأسماء العلم أن تُكافئ في دلالتها الأوصاف المحدّدة، إذ لا تحوز أي معنى محدّد، حيث تمتلك فقط خاصية الإشارة.

يُظهر هذا الاستدلال انفصال منظور كريبكه عن التصوّر الدلالي الوصفي لنظرية إحالة أسماء الأعلام، مقترحًا مفهوم الإشارة الصلبة. ولبسط هذا التصوّر المختلف لإحالة اسم العلم، اعتمد كريبكه مجموعةً من الحجج لمواجهة تصوّرات النزعة الوصفية، وعلى رأسها حجة الجهة وحجة التداول وحجة الدور ثم الحجّة العامة⁽²²⁾. فما هو مضمون كل هذه الحجج؟ وكيف استعملها كريبكه لتبرير نقد تصوّرات النظرية الوصفية للإحالة؟

1.1. حجّة الجهة في مواجهة نظرية الأوصاف المحدّدة

تستبعد حجّة الجهة التقابل المزعوم بين اسم العلم والوصف المحدّد. فكما يدلّ على ذلك اسمها، تقوم هذه الحجّة على منطق الجهات⁽²³⁾ الذي ينظر إلى الوظيفة الدلالية للأسماء

20. Ibid, p 51.

21. Engel, (P): Identité et référence ; op. cite, pp 81 - 82.

22. Recanati, (R) : Direct reference; Blackwell Published, Oxford, 1997, pp.155 /156.

23. منطق الموجّهات هو المنطق الذي يختصّ بدراسة خصائص القضايا التي يدخل في تركيبها «الوجوب»، أو «الضرورة» و«الإمكان»، أو «الجواز»، كأن نقول: «يجب أن يكون المثلث شكلاً هندسيًا مكوّنًا من أضلاع ثلاثة متقاطعة»، أو نقول: «يجوز أن يكون الغزالي طبيبًا»: ونذكر من قوانين هذا

المنطق ما يلي: «الوجوب يلزم منه الوجود» و«الوجود يلزم منه الإمكان»، «الوجوب يلزم منه وجوب الوجوب»، و«الإمكان يلزم منه وجوب الإمكان» وهلم جرًا. انظر: سؤال اللغة والمنطق، حوار مع طه عبد الرحمان، سلسلة رسائل طباعة، رقم 1، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، سنة 2019، ص 20.

24. Recanati, (R) : Direct reference; op. cite, p.157.

25. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.27.

26. Désignateurs rigides / - Rigid designators

السابق كيف أنّ كريبكه لا يستخدم اسم العلم كمقابل للوصف المحدّد، وحتى في حالة ما إذا حصل ذلك (أي أن يكافئ استخدام الوصف الاسم)، فإنّ ذلك يحصل فقط لتثبيت إحالة هذا الاسم كما لاحظ ذلك داميت⁽³¹⁾.

إذن يبقى استخدام اسم العلم، في إطار حجة الجهة، تسمية جامدة لن تتغير مهما تغيّرت السياقات الموجّهة التي قد يرد فيها. وقد ألصق بعض شراح كريبكه بمفهوم «التسمية الصلبة» ثلاثة معانٍ تتماشى والأطروحة الدلالية التي تحكم فكرة التسميات الصلبة القاضية بحمل الشخص للاسم نفسه في جميع العوالم الممكنة، ولها نفس الوظيفة الدلالية (الإحالة) في مختلف السياقات الموجّهة. فالإشارة بالاسم تعني:

- إن له امتداداً واسعاً في السياقات الموجّهة.
- إنّه حدّ يثبت إحالة الاسم.
- إنّه حدّ (وصف، وأيضاً اسم علم) يشير إلى مرجعه بفعل وقع ضرورة *facto*.

لكن هذا التأويل لا يتوافق مع منظور كريبكه الراض لأن تكون أطروحته في «التسمية الصلبة» مجرد نظرية للحمل، فتصبح فكرة الجمود أو الصلابة (*La rigidité*) في التسمية مجرد وجهة نظر في اللغة، فتفضي إلى القول بأنّ الاسم، كيفما كانت الجملة التي يرد فيها، فإنّه ينجز الإحالة في كلّ العوالم الممكنة، حيث يتمتّع بقابلية شحن واسعة تشمل مختلف السياقات الموجّهة⁽³²⁾. وقد اعترف كريبكه في مقدّمة «الضرورة والتسمية» أنّه مرّر في صمت تقريباً⁽³³⁾ بين صلابة التوقيف «*De Jure*»، حيث إحالة الاسم تكون عن طريق توثيق تسمية الموضوع المعنيّ توثيقاً مخصوصاً ومحدّداً (سواء في هذا العالم أو في عالمٍ ممكنٍ آخر). ثمّ صلابة الواقع «*De facto*»، حيث يستدعي الوصف محمولاً صادقاً لنفس الموضوع في مختلف العوالم الممكنة⁽³⁴⁾.

ينبغي حسب كريبكه تنسيب التأكيد على الصلابة (بالمعنى الضعيف) في مونوغرافيا «منطق أسماء العلم»، ذلك أنّه يلزم اعتبار هذه الأسماء مثل «*Rigides de jure*» (أي الصلابة

العبارة (أ)، ومن ثمّ فهو تسمية صلبة رغم تغيّر واختلاف العوالم الممكنة. أما بخصوص شروط صدق مثل هذه العبارات التي تحتوي جهات الإمكان والضرورة، إلخ؛ فإنّها بدورها تستجيب لمبادئ اتساق وتمايم القضايا الجهوية التي تشترطها المعالجة الماصدقية⁽²⁷⁾.

قدّم كريبكه⁽²⁸⁾ مثلاً في معرض تقديم حجّته على بطلان ترادف اسم العلم مع الوصف المحدّد، عندما تحدّث أنّه إذا كان كوكب نيبتون مثلاً، كما اكتشف ذلك (Leverrier)، سبب الاضطراب الذي يعرفه مدار أورانوس واعتبرنا هذا الاسم، كما يفترض ذلك راسل، وصفاً محدّداً لـ «سبب اضطرابات مدار أورانوس»؛ فإنّه كذلك نستطيع النطق بالعبارة التالية:

ج. من الممكن ألا يكون كوكب نيبتون سبباً في اضطرابات مدار أورانوس؛

إمّا إذا كان اسم نيبتون في العبارة (ج) مجرد اختصارٍ لوصف «سبب اضطرابات مدار أورانوس»، فإنّ هذا الوصف لن ينطبق على هذا الاسم، وعليه سوف تكون (ج) على هذا الشكل:

د. من غير الممكن أن يكون اضطراب مدار أورانوس سبباً في اضطراب مدار أورانوس؛

يظهر من (ج) أنّه إذا كانت صادقة، أي إنّ سبب اضطرابات مدار أورانوس، هو السبب في اضطرابات مدار أورانوس؛ فإنّه ينبغي ل (د) أن تكون صادقة بدورها. وفي كلا الحالات، يبقى اسم علم «نيبتون» ليس وصفاً محدّداً دالاً على «سبب اضطرابات مدار أورانوس» بالمعنى الذي يقول به راسل، لأنّ الوصف ليس هو التسمية في منظور كريبكه⁽²⁹⁾.

ولعلّ ما يظهره هذا المثال هو أنّه لا يستخدم كريبكه اسم العلم كمقابل للوصف المحدّد، وإذا ما حصل ذلك (أي أن يكافئ استخدام الوصف اسم العلم) فإنّ ذلك يحصل فقط لتثبيت إحالة هذا الاسم كما يلاحظ ذلك داميت.

هكذا، يظنّ اسم علم «نيبتون» في كلتا الحالتين ليس وصفاً محدّداً دالاً على «سبب اضطرابات مدار أورانوس» بالمعنى الذي يقول به راسل، وذلك لأنّ الوصف ليس هو التسمية في هذا المنظور⁽³⁰⁾. ومن جهة أخرى، يوضّح المثال

désignatifs ; op. cite, p.25.

31. Ibid, p.26.

32. Kripke, (S) : La logiques des noms propres; op. cite, p.163.

33. نقترح العودة إلى هذا التفريق في المحور الثاني من هذا الفصل، عندما نشرع في بسط مفهوم كريبكه للصلابة.

34. Kripke, (S): Naming and necessity, op. cite, p 10.

27. Badidike, (J,P) : La rigidité des indexicaux auto-désignatifs; op. cite, p.24.

28. Kripke, (S) : La logiques des noms propres ; op. cite, p.67.

29. Badidike, (J,P) : La rigidité des indexicaux auto-désignatifs ; op. cite, p.25.

30. Badidike, (J,P) : La rigidité des indexicaux auto-

هذه الحجّة أنّ اسم العلم «أرسطو»، كما في هذه الحالة، لا يمكن اعتباره وصفاً محدداً⁽⁴⁰⁾. يظهر ممّا عرضناه بخصوص هذه الحجّة أنّ من بين الأمور التي سمحت بمقاربة مشكلة إحالة أسماء الأعلام بعيداً عن طريقة النظرية الدلالية الوصفية، هو ارتكان هذه المقاربة الجديدة التي اعتمدها كريبكه إلى ما يُسمى بالسياقات الموجّهة التي ترد فيها إحالة هذه الأسماء ثابتة وصلبة رغم تعدّد هذه السياقات⁽⁴¹⁾.

إذن تسمح حجّة الجهة بإمكانية معالجة ظاهرة إحالة اسم العلم في مختلف العوالم الممكنة حتى من دون أن تأخذ بفكرة الوصف المحدّد الذي تبنته النظرية الوصفية لمعالجة مشكلة تعددية إحالة هذا الاسم من سياق إلى آخر. تكتمل هذه الحجّة بحجّة أخرى يطلق عليها «الدور»، حيث تستهدف أطروحة اللغة الشارحة المسندة للتصوّر الوصفي. فما هو مقتضى هذه الحجّة؟

2.1. حجّة الدور ضد منظور اللغة الشارحة

تقوم حجّة الدور (The circularity argument) على فرضية يدعوها صول كريبكه: شرط انعدام الدور (Non-circularity condition)، وهي نظرية تخبرنا تحت أيّ شروط تحليل لفظة معينة على موضوع معطى دون أن نقع في الدور، فما هو مقتضى هذه الحجّة؟ وكيف يستخدمها لانتقاد منظور اللغة الشارحة؟

اعتبر كريبكه أنّ المشكل بالنسبة لتصوّر اللغة الشارحة قائم في كونه ينتهك مبدأ شرط انعدام الدور. فتصوّر الإحالة كما نصادفه لدى هذا التوجّه، يولي الأهمية لوصفية الأسماء كما لو أنّها تشبه في إحالتها باقي الحدود اللغوية الأخرى (الاسم العام، الوصف..). فإن استعمل متحدث اسم «سقراط»، فكيف لنا أن نعرف على من يحيل؟ الجواب بالنسبة لمنظور اللغة الشارحة، يتمّ باستعمال الوصف الذي يفيد المعنى؛ لكن حتى في استعمال الاسم كوصف، في هذه الحالة، لا يخبرنا بشيء على الإطلاق ممّا يوقعنا في نوع من الدوران حول الشيء نفسه⁽⁴²⁾.

يقع هذا التصوّر في مشكلة الدور، ذلك أنّنا إذا ما تساءلنا على من يحيل اسم سقراط؟ فإنّ الجواب يكون، وفق منظور التصوّر السابق، إنّه يحيل على الشخص الذي يحيل عليه! وإذن باستخدامنا للاسم بهذا التصوّر للتسمية، فإنّه لن

بالمعنى القوي)، حيث تُحيل على موضوعاتها بطريقة صلبة حتى في الوضعيات غير الواقعية (الاعتقادية) التي يكون فيها الموضوع متخيلاً أو مفترضاً⁽³⁵⁾. كما يفضي التركيز على حجّة الجهة إلى رفض الطريقة الوصفية في التسمية، وبذلك لا يلزم عند استخدام اسم العلم إدراك الخواص الصحيحة للموضوع المُحال عليه ضرورة. في الواقع، تقوم هذه الحجّة على اعتبار استعمال الاسم مستقلاً عن أيّ اعتبارات إبستمولوجية، وهذا ما يفيد أنّ الاسم يقوم بالإحالة بمعزل ممّا يمكن معرفته من كيفيات الموضوع المحال عليه⁽³⁶⁾.

يقدم كريبكه مثلاً على هذه المسألة من خلال تسمية «غوديل»، حيث إنّ أغلب الذين يستخدمونها لا يقدرّون على أن يحدّدوا له وصفاً محدداً كافياً، بل إنّ كثيراً من الذين يقولون عنه بأنّه الشخص الذي قال بنظرية عدم تمام علم الحساب⁽³⁷⁾. لكن رغم ذلك، يصبح أولئك الأفراد غير قادرين على وضع النظرية موضع سؤال، والقول بكونها من اكتشاف «غوديل». هكذا فخاصية التحديد لا تصلح لتحديد الموضوع المحال عليه⁽³⁸⁾. يسمح هذا بالقول «إنّ الشخص المحال عليه باسم غوديل»، هو نفسه الفرد الذي نشير إليه باشتراك الاسم بتسمية «غوديل».

نفس الشيء ينطبق على استخدام تسمية «أرسطو»: لأنه حتى لو اكتشفنا أنّ «فيليبوس» والد الإسكندر هو من علّم ابنه، وكان أحدهم قد نسب لأرسطو الوصف المحدّد «معلّم الإسكندر» مكان تسمية «أرسطو»، فإنّه وبحسب النظرية الوصفية يكون هذا الأخير قد تحدّث عن «فيليبوس». لكن هذا لا يصدق بحسب التصوّر الكريبكي الجديد، لأنّ تسمية أرسطو تبقى هي نفسها لا تتغيّر في إحالتها على الشخص أرسطو مهما تغيّرت العوالم الممكنة التي ترد فيها⁽³⁹⁾.

هكذا تصبح حجّة الجهة هنا أساسية في القول بصلاية إحالة الاسم مهما اختلف سياق وروده، ومن ثمّ يترتب على

35. Badidike, (J. P): La rigidité des indexicaux auto-désignatifs ; op. cite, p 26.

36. Fontaine, M: Argumentation et engagement ontologique de l'acte intentionnel Université Lille 3, Charles de Gaulle, thèse de Doctorat, 2013, p 118.

37. La théorie de l'incomplétude de l'arithmétique.

38. Kripke, (S): La logiques des noms propres ; op. cite, p 77.

39. تعتبر حجّة الجهة ضرورية وأساسية في مثل هذا السياق لأنّ ما يترتب عنها، هو أنّ تسمية «أرسطو»، مثلاً، لا يمكن أن يصبح وصفاً محدداً في مثل هذه الحالة، بل يبقى تسمية صلبة وجامدة رغم تغيّر السياقات الموجّهة. انظر: 21، 22، 23.

Kripke, (S): La logiques des noms propres ; op. cite, pp 21/23.

40. Ibid, p 22.

41. Kripke, (S): La logiques des noms propres ; op. cite, p 45.

42. Recanati, (F) : Direct reference; op. cite, p.158.

شخصاً ما في جماعة من الناس يسمّى باسم «سقراط» فقط لأنّ أفراد هذه الجماعة يشيرون إليه باسم «سقراط».

بعبارة أخرى؛ ليس ضرورياً أن يكون اتفاق جماعة معيّنة على الاسم مبرراً لاستعماله، حتى تكون التسمية اتفاقيةً، لأنّه من الخصائص الضرورية التي تميّز أسماء العلم قابلية استعمالها من طرف أناس لا يعرفون اتفاقيتها⁽⁴⁷⁾. يطرح كريبكه هنا ادعاء القول إنّ اسم العلم تسمية معدّلة؛ إذ من شأن هذا الزعم يجعل لاسم دلالةً متحوّلةً، من ثم القول بترادفه.

3.1 حجة التعميم ضدًا على المنظور الدلالي الوصفي

ينفي كريبكه تسمية الشخص بصيغة (ا، م) واعتبارها جزءاً من معنى اسم العلم للأسباب التالية: إذا قلنا إنّ تسمية شخص باسم معيّن يُعدّ جزءاً من معنى هذا الاسم، فحينها يجب أن نقول نفس الشيء على كل الألفاظ الدلالية في اللغة، بينما ليس الأمر كذلك. فلئن جاز ذلك، وجب أن نقول إنّ تسمية شيء ما بكونه «كائناً فضائياً» هي جزء من معنى كائن فضائي، أو أنّ تسمية شيء ما بأحمر هي جزء من معنى أحمر، وأنّه يمثل هذا التصوّر نفع في نقيضة التعميم⁽⁴⁸⁾.

إذن، فالتعميم هو ما يرفضه كريبكه؛ ولأجل نقد هذا الادعاء، جعل حجته تعتمد على هاذين المبنيين:

أ. إذا كان اسم علم معيّن يتضمّن حامل الاسم كجزء من معناه، فإنه بمقتضى ذلك تعتبر كل كلمة مثل كائن فضائي متضمنة لتسمية كائن فضائي كجزء من معناه.

ب. إنّ تسمية كائن فضائي ليست جزءاً من معنى كائن فضائي.

هناك سبب آخر لاحتفاظ منظور اللغة الشارحة بوصفية أسماء العلم، يكمن في الميل إلى معادلة ما يدركه المستعمل الكُفء للغة ما بخصوص لفظة معينة ومعنى تلك اللفظة. لكن إذا كانت هذه المعادلة غير صحيحة فليس يوجد أي سبب للتمسك بالقول بأن سقراط تعني المسى سقراط. لذا يرفض كريبكه الفرضية الثانية لأنه يتمسك بأن اتفاقية الاسم لا تعني اتفاقية اللغة⁽⁴⁹⁾.

تكون هنالك إحالة حقيقية، أو قل إنّها ليست نظرية حقيقية للإحالة كما يتصوّرها كريبكه. غير أنّ حجة الدور تبين أنّها تتضمن ادعاءين: ادعاء أن منظور اللغة الشارحة يمثل نظرية حقيقية للإحالة، وادعاء أنّه حلقي⁽⁴³⁾.

يوافق كريبكه الرأي القائل بأنّ نظرية الإحالة يلزم ألا تكون دائرية (حلقيه)، أي يجب أن تتفادى الوقوع في نقيضة الدور. قدّم جيغولد كاتز (Katz Jerrold) بهذا الخصوص صيغة دائرية لكيفية تصوّر اللغة الشارحة للإحالة، غير أنّه رسم حدّاً فاصلاً بين نظرية المعنى ونظرية الإحالة. وقد ناقش منظور اللغة الشارحة على أنّه مقبول كنظرية في معنى أسماء الأعلام بالرغم من أنّه دائري، لكنّه ليس مقبولاً كنظرية في إحالة هذه الأسماء⁽⁴⁴⁾.

يقدم لوور نسخة من الرأي لا يتضمن الصيغة الحلقيه (الدائرية) لإحالة الاسم، حيث لا تكون إحالة اسم «سقراط» مثلاً، هنا، مثبتة بالوصف: «الرجل الذي سمّاه المتكلم سقراط»، لكن بالوصف القائل: «الذي يسمّى سقراط». فعبارة «يسمّى» تتضمن إحالة لاستعمال ماضٍ للاسم «سقراط» من طرف خبراء مختلفين عن المتكلم. وأمّا بخصوص المنظور الإشاري استخدام الاسم، الذي يعتبر نسخة لمنظور اللغة الشارحة، فإنّه لا يشكّل في واقع الأمر نظرية كاملة في الإحالة، بل فكرته عن الإحالة تبقى جزئية غير تامة. لذا، فاللغة الشارحة نظرية في صفة اسم العلم، حيث تكون صفة عبارة / لفظة ما محدّداً جزئياً لإحالتها. يقول هذا التصوّر بنظرية غير حلقيه من أجل الأسباب التي تقدّم بها لوور، غير أنّه يمثل نوعاً معيّنًا من الإحالة. إنّ إحالة رمزية يجعل اسم سقراط (مثلاً) في استعمالنا له إشارياً، ما يعني أنّه تسمية يجري استعمالها في المجتمع الذي أنتهي إليه⁽⁴⁵⁾.

غير أنّه لكي نحصل على نظرية كاملة في إحالة الاسم، يلزم ذكر تحت أيّ ظروف وأيّ شروط منطقية يمكن أن ينادي شخص ما بتسمية «سقراط». من ثم، فإنّ تصوّر المنظور الإشاري، كما يراه كريبكه، يمثل المرحلة الأولى فقط من دلالة الأسماء بالإحالة إلى استعمال معيّن لتسمية محدّدة اعتماداً على كيفية إحالة الاسم في المجتمع. لكن في مرحلة ثانية، يجب أن يخبرنا التحليل ماذا يعني القول بأنّ هذا الشيء أو ذاك يسمّى (ا، م)⁽⁴⁶⁾؛ لأنّه لا يكفي والحالة هذه أن نقول: إنّ

47. Kripke, (S): La logiques des noms propres ; op. cite, p.160.

48. Kripke, (S): La logiques des noms propres ; op. cite, p.162.

49. Ibid, p.161.

43. Ibidem.

44. Reanati, (F) : Direct reference; op. cite, p.159.

45. Ibidem .

46. أي: اسم العلم المعدّل.

لتوضيح هذه الفكرة، يورد كريبكه مثال دونيلان في العبارة التالية:

الرجل الواقف هناك بكأس النبيذ، مبتهج هذا المساء؛

إذا افترضنا أنّ المتحدث في العبارة والمستمع إليهما معاً على خطأ، وأنّ الرجل المقصود بالحديث فيها عضوٌ في نادٍ مناهض لاستهلاك الكحول، إنّما تناول في يده كأس ماءٍ غازيٍّ. فإنّه والحالة هذه يكون وصفنا في العبارة خاطئاً، لأنّ الرجل المحال عليه هنا لا ينطبق عليه الوصف، لكنّ المتحدث هنا قد تمكّن من الإحالة إلى الشخص المقصود تعيينه في سياق الكلام.

يفرّق دونيلان⁽⁵⁵⁾ بخصوص هذه العبارات بين استخدامين اثنين للأوصاف المحدّدة: استخدام محمولي⁽⁵⁶⁾ وصفي يتحقّق عندما نحيل على الموضوع كيفما كان، فيستجيب للوصف. واستخدام إحالي⁽⁵⁷⁾ لمّا نحيل على الشيء بواسطة توصيف قد لا يستوفي كلّ الشروط الدقيقة لعملية الوصف في حقّ الشيء المحال عليه بالتسمية⁽⁵⁸⁾.

ثمّ هب أنّ الشخص الواقف أمام جثة «سميث» تلقّف بالعبارة التالية:

- قاتل «سميث» رجل أحمق؛

لئن كان هذا الشخص المتلقّف باسم «سميث» لا يعرف على الحقيقة من هو القاتل الفعلي، عندها يصبح استعماله للوصف «قاتل سميث» مجرد توصيف نعني، ومن ثمّ فأياً كان الشخص قاتل «سميث» فهو أحمق. أمّا إذا كان هذا الأخير يعرف حقّاً من القاتل، فإنّ استعماله لتسمية «سميث» هو استعمال إحالي، وذلك لأنّ توصيف «قاتل سميث» هنا إنّما يعيّن شخصاً محدّداً، مثلاً: «جون»⁽⁵⁹⁾.

الملاحظ في العبارة (أ) أنّ المتكلّم لا يقول بأنّ «الرجل بكأس النبيذ» صادقة على الفرد الذي نتكلّم عنه، لأنّ شرط العبارة الصحيحة أن تكون صادقة إذا وفقط إذا كان هذا الشخص الذي يشرب من كأس النبيذ سعيداً وهو يشرب من هذه الكأس. لكنّ والحال هكذا، فإنّ المتكلّم يتحدث فقط عن كون الرجل الذي يتعلّق به الوصف رجلاً سعيداً.

يعتبر كريبكه الفرق بين أسماء العلم والأسماء الأخرى مثل: «أحمر»، «كائن فضائي»... إلخ ليست اتفافية، في حين أنّ الأسماء الأخرى كذلك. إنّ معنى العبارة يعود إلى الرابط الدلالي الذي يرتبط بها، إذ في حالة لفظة «أحمر»، أو «كائن فضائي» يفيد الاسم هنا الرابط، غير أنّ الرابط بين الاسم والمعنى ليس جزءاً من معنى الكلمة. فعبارة «كائن فضائي» تفيد مفهوم الكائن الفضائي، وليس مدلول شخص معين يسمّى بتسمية «كائن فضائي»⁽⁵⁰⁾.

تحدّد العلاقة المباشرة بين الاسم ومسمّاه كيفية إحالة اسم العلم على حامله؛ لذا، ليس الربط الوصفي ما يبني دلالة الأسماء: أحمر، كائن فضائي، وغيرها. يستخلص كريبكه من هذا التمييز أنّ الفرق الأساسي الموجود بين أسماء العلم وأسماء الإشارة يكمن في كون أسماء العلم لها نفس الماصدق في كلّ العوالم الممكنة عكس أسماء الإشارة⁽⁵¹⁾. يظهر من هذا النقد أنّ اسم العلم بمثابة المعين الثابت الذي لا يمكن أن يتغيّر دون اعتبار ما يمكن أن يطرأ من تغييرات على حامله.

تكتمل كلّ الحجج السابقة بحجّة أخرى تسمّى «الحجّة التداولية» كما يصنّفها البعض⁽⁵²⁾. تتوجّه هذه الحجّة لإبطال تصوّر حزمة الأوصاف التي تختزل اسم العلم في مجموعة من الأوصاف التي يمكن أن يمثلها في إحالته المتوقعة. فكيف وظّف كريبكه هذه الحجّة في نقده للتصوّر الوصفي لإحالة أسماء الأعلام؟ وكيف استثمرها لتأسيس نظريته في الإحالة المباشرة والصلبة لأسماء الأعلام؟

4.1. الحجّة التداولية لإبطال فكرة حزمة الأوصاف المنطقية

استوحى كريبكه هذه الحجّة من فكرة دونيلان التي تعتبر أنّه في بعض الحالات يمكن للمتحدّث أن يوظّف وصفاً محدّداً معيّنًا لكي يحيل لا على الموضوع الخاص بهذا الوصف، وإنّما على شيءٍ آخر يُريد تعيينه لكونه يعتبر هذا الشيء الآخر هو المعنيُّ بإحالته بإشارة هذا الوصف المحدّد⁽⁵³⁾. يعتبر كريبكه هذه الفكرة حجّة تُسقط ادعاء الوصفيين استجابةً لعملية الوصف للشروط الصدقية الضرورية لتحقيق الإحالة بالاسم أو بالوصف المحدّد المقصود في العبارة⁽⁵⁴⁾.

55. Bach, (K) : Descriptions : Points of reference; op. cite, p.21

56. Attributif.

57. Référentiel.

58. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; p.14.

59. Badidike, (J,P) : La rigidité des indexicaux auto-désignatifs ; op. cite, p.27.

50. Ibid, p.162/163.

51. Kripke, (S): La logiques des noms propres ; op. cite, p.164.

52. Engel, (P) : Identité et référence ; op. cite, p.91.

53. Kripke, (S) : Naming and necessity, op. cite, p.25.

54. Kripke, (S) : La logique des noms propres, p.14.

تنسحب الفكرة السابقة. بخصوص أسماء الأعلام، أيضاً لدى كريبكه على التسميات الأخرى غير أسماء العلم الحقيقية، مثل: «أسماء النوع الطبيعي» مثل: القط، النمر...؛ وأيضاً على أسماء الجواهر، مثل: الذهب، الماء...؛ وأيضاً على الحدود التي تميز الكيفيات الفيزيائية، مثل: الحار، البارد، اللامع، اليابس، الأحمر... إلخ⁽⁶⁵⁾. لذلك تمثل هذه الأسماء حدوداً تتحدد دلالاتها بماصدقها، وليس بمفهومها أو بخواص جوهرية فيها⁽⁶⁶⁾.

إن ما يلاحظ في عرض هذه الحجج التي يعتمد عليها كريبكه في تأسيس تصوّره لإحالة واستخدام أسماء العلم، هو مدى حرصه على تجنب الوقوع في محدودية الأطروحة التي تعتبر اسم العلم عبارة لسانية لها نطاق دلالي وصفي. لذا كان غرضه من اعتماد هذه الحجج إبطال الدعوى الوصفية التي أفضت برواد الدلالة الوصفية للاسم إلى معالجة اسم العلم إمّا باعتباره وصفاً محدداً أو مجرد متغير محمولي أو ثابت شخصي.

إنّه بالنسبة إلى المنظور الدلالي لكريبكه، لا يقوم استعمال اسم العلم على الوظيفة الدلالية الوصفية، ولكن فقط على الوظيفة الإحالية. بعبارة أخرى، نستعمل أسماء العلم للإحالة على الذوات والموضوعات، ولا نستخدمها للتعين الوصفي، ما يُفرضي إلى ضرورة تأسيس نموذج دلالي لمعالجة إحالة هذه الأسماء وفق الرؤية الإحالية العلانية وليس التعينية الوصفية⁽⁶⁷⁾. لكن كيف عمل كريبكه على تأسيس هذا النموذج الجديد لإحالة اسم العلم؟ وما هي مقوماته الدلالية والمنطقية؟

2. صلابة أسماء العلم، أو في الإحالة بلا معنى

لئن كانت فكرة كريبكه⁽⁶⁸⁾ في إحالة أسماء الأعلام تتمحور حول الرّعم بكون هذه الأسماء تحيل على أفرادها إحالةً دائمةً مهما تغيّر سياق استخدامها، أو بتعبيره «تحيل إلى نفس الشخص في كلّ العوالم الممكنة»؛ فلأنّه يستند في ذلك إلى منظور دلالي منطقي خاص للإحالة يفصلها يرفض الربط المفترض بين إنجاز الاسم لفعل الإحالة وافتراس معنى دلالي

لذا، يظهر أنّه في الاستعمال الإحالي لا تشكّل محدّدات الإحالة دائماً الصورة المنطقية للعبارات ولا أدوارها الدلالية، بل كذلك تتدخل الخطوط العامة للسياقات غير اللسانية، كما القصور المخصوصة للمتحدّث والمستمع معاً، كلّ ذلك يتدخل وعوامل أخرى تداولية للتأثير في طرق الإحالة⁽⁶⁰⁾.

هكذا يُمكن أن نستخدم اسم علم ما «جون» مثلاً في الاستعمال الإحالي كمكافئ للوصف، لكن ذلك لا يصحّ في حالة استخدام نعتي؛ والسبب في ذلك يكمن في أنّ استخدام أسماء الأعلام يبقى دائماً إحاليّاً بخلاف الاستخدام الوصفي للأوصاف المحددة، ونفهم، مثلاً، من خلال الوصف المحدد التالي «رئيس الولايات المتحدة الأمريكية» أنّ الأمر يتعلّق برئيس دولة الولايات المتحدة الأمريكية سواء كان «نيكسون» في عالم ممكن، أو «ريغان» في عالم آخر، أو آخرين، لأنّ الاستخدام هنا للاسم محمولي. أمّا فيما يتعلّق بالتسمية الجامدة فإنّها تتحدّد دائماً موضوعها بخاصية صادقة فقط على هذا الموضوع والذي يستجيب بالفعل لهذه الخاصية، كما الشأن بالنسبة للمعنى الإحالي حسب دونيلان⁽⁶¹⁾.

يعود كريبكه إلى هذا التمييز بطريقته، أي في اتجاه يعزّز القول لديه بكون إحالة الاسم تبقى دائماً صلبة مهما تغيّرت العوالم الممكنة. وقد تثمّن نسبياً فكرة دونيلان القائلة بأنّ بعض العبارات الطبيعية تعدّ إشارات صلبة، لكن بالمعنى الذي يفيد أنّها لا تخضع لشروط الصدق الإحالية التي كانت تقتضها النظرية الوصفية الكلاسيكية للإحالة⁽⁶²⁾.

غير أنه لا يخفي عيوب تصور دونيلان لفكرة التفريق بين الاستعمال المحمولي للاسم والاستعمال الإحالي له، وبصفة عامة، تكون إحالة الأسماء بالنسبة لكريبكه صلبة ومباشرةً عندما تحيل بشكل مباشر إلى موضوعها دونما الحاجة إلى توسط الوصف أو خواص محددة: إنّها تعين نفس الفرد في جميع العوالم الممكنة⁽⁶³⁾. ولعلّ أهم ما يفضي إليه هذا التصوّر، هو اعتبار أسماء العلم لا معنى لها في ذاتها، بل فقط لها طابع أو خاصية الإشارة إلى الشيء، وهذا هو المعنى الميلي (ج. س. ميل) للتسمية. يستعيد كريبكه هذا التصوّر، ويؤسسه في اتجاه بناء نظرية جديدة لإحالة الاسم تسمى بالنظرية السببية للتسمية⁽⁶⁴⁾.

Names, by Walter de Gruyter GmbH et Co. KG, D-10785. Berlin. 2007, p.33.

65. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, pp.122/123.

66. Badidike, (J,P) : La rigidité des indexicaux auto-désignatifs ; op. cite, p.28.

67. Recanati, (F) : La philosophie du langage et de l'esprit ; op. cite, p.186.

68. Kripke, (S) : La logiques des noms propres; op. cite, p.31.

60. Engel, (P) : Identité et référence ; op. cite, p.92.

61. Badidike, (J,P) : La rigidité des indexicaux auto-désignatifs ; op. cite, p.28.

62. Bach, (K) : Descriptions; Points of reference; op. cite, p.26.

63. Kripke, (S) : Naming and necessity; op. cite, p.26.

64. Langendonck, (W): theory and Typology of Proper

الأمريكية المنتخب سنة 1968» تشير إلى الشخص «نيكسون» في جميع العوالم الممكنة⁽⁷⁴⁾. أو لنقل، بتعبير آخر، يحصل لدينا بموجب ذلك أنه من الضروري أن يكون «نيكسون» رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1968. لكن هذا الأمر خاطئ، حيث يمكننا أن نسجل أنه إذا كان ولا بُد أن يكون ذلك حقيقة ضرورية، فليست هنالك أيُّ فائدة من تنظيم الانتخابات في أمريكا أصلاً⁽⁷⁵⁾.

أيضاً، يتأسس على هذا التحليل القول إن اسم العلم «نيكسون» يحيل على نفس الشخص مهما تغيرت العوالم الممكنة، بينما تسمية «رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المنتخب سنة 1968» لا تحيل على نفس الشخص في مختلف العوالم الممكنة⁽⁷⁶⁾. غير أن القول بهذا الأمر يفضي إلى اعتبار إحالة اسم العلم إلى نفس الشخص إحالة صلبة، بينما الوصف المحدد عكسه لا يحيل بشكل صلب. فإذا كانت بعض الأوصاف المحددة غير صلبة في إحالتها، فلأن الخاصية ما تعبر عنه وتمثله من مضمون وصفي ليس صحيحاً على نفس الشخص أو الشيء عبر مختلف العوالم الممكنة. فالخواص التي تعبر عنها هذه الأوصاف هي جملة خصائص غير ضرورية، أو قل محتملة فقط بحق الموضوعات التي تعيها⁽⁷⁷⁾. ثم بين كريبكه من خلال مثال كواين حول تسميتي: العدد (9) وتسمية «أعداد الكواكب» ليوضح به وجود الفرق بين نوعين من التسميات⁽⁷⁸⁾.

العدد (9) عدد عاد (Nombre impair)، وهو كذلك ضرورة؛ بما أن عدد الكواكب يساوي 9، إذن فنحن نستطيع القول أن عدد الكواكب فردي، مادام «العدد 9» و«عدد الكواكب» يشيران إلى نفس الموضوع. هكذا يتضح لنا أن اللفظة «9 عدد فردي» تعبر عن حقيقة ضرورية، وهذا ما يسمح إذن بطلب ما إذا كانت لفظه «عدد الكواكب فردي» يفيد بدوره حقيقة ضرورية. إذا؛ متى اعتبرنا أنه من الممكن أن تكون الكواكب ثمانية، عشرة أو حتى أحد عشر كوكباً، سوف نفهم ببساطة أن العبارة «عدد الكواكب أميري» لا يمكن أن يشكّل حقيقة ضرورية؛ أو بتعبير آخر، هذه اللفظة ليست صادقة في جميع العوالم الممكنة⁽⁷⁹⁾.

لهذا الاسم. فما المفهوم الخاص للإحالة لدى كريبكه؟ وكيف يعالج به إحالة أسماء الأعلام؟

لقد سبق وأن أشرنا فيما سلف من البحث إلى استناد تصوّر كريبكه، في نقده للتصورات الوصفية لإحالة أسماء الأعلام، إلى ما يُسمّى بالنظرية السببية لإحالة الأسماء في مقابل النظرية الوصفية التي عمل بها الوصفيون⁽⁶⁹⁾. فإذا كانت الإحالة تتحدّد مع النظرية الوصفية بالارتكاز إلى المضمون الوصفي؛ فإنها على ضوء النظرية السببية لا تعتمد هذا المضمون الوصفي المفترض للاسم، لكن تفترض أن المتكلم أو المتحدث بالاسم له القدرة على استعمال هذا الاسم ليحيل على نفس الفرد الذي يحمله من أول مرة وفي مختلف العوالم الممكنة⁽⁷⁰⁾.

قصد تأسيس التصوّر السببي لإحالة اسم العلم، فرّق كريبكه بداية اسم العلم الحقيقي عن الوصف المحدد، جاعلاً الاسم الحقيقي ثابتاً في جميع السياقات الممكنة، بينما الوصف المحدد يفشل في الإحالة إلى نفس الفرد في جميع العوالم الممكنة⁽⁷¹⁾. فمثلاً، إذا كان اسم علم «نيكسون» ينطبق على رئيس الولايات المتحدة المنتخب سنة 1968، فإنه من الممكن أن نسقط عبارة الهوية المناسبة في سياق موجّه، دون أن يحصل من ذلك تناقض، كما في العبارة التالية⁽⁷²⁾:

- «قد لا يكون نيكسون المنتخب للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1968»؛

إذا كانت العبارة «قد لا يكون نيكسون المنتخب في سنة 1968» صحيحة، فإن كلاً من التسميتين: «نيكسون» و«رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المنتخب سنة 1968» ليس لهما نفس الحمولة⁽⁷³⁾ في كل العوالم الممكنة. ولئن كان اسم «نيكسون» يعني «رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المنتخب سنة 1968»، فإن الشخص «نيكسون» سوف يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في جميع العوالم الممكنة.

يلزم من ذلك أن العبارة: «رئيس الولايات المتحدة

74. Ibid, pp.32/33.

75. Maurice, (L) : La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage ; p.133.

76. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; p.29.

77. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.134.

78. Ibid, p.31.

79. Ibid, p.28.

69. Badidike, (J,P) : La rigidité des indexicaux auto-désignatifs; op. cite, p.29.

70. Kripke, (S) : La logiques des noms propres; p.32.

71. Maurice, (L) : La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage: le cas des noms propres, thèse de philosophie, Université Jeans Moulin – Lyon 3, 2012, p.134.

72. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.29.

73. La même portée dans tous les mondes possibles.

التي تكشف عنها لموضوعاتها⁽⁸⁴⁾.

غير أنه إذا كانت الأوصاف المحددة ليست بإشارات صلبة في معظمها، فلأن ما تمثله وتعبّر عنه بمضامينها الوصفية ليس صادقاً على نفس الموضوع أو الشخص في جميع العوالم الممكنة. إن الخصائص التي تكشف عنها تلك الأوصاف تعتبر في الواقع خواصاً محتملة لموضوعاتها التي تعيّن؛ وهي بهذا المعنى، ليست خصائص ضرورية للموضوعات المعيّنة بتلك الأوصاف إلا في الحالات الرياضية حيث بعض الأوصاف تعبّر عن خصائص جوهرية للموضوعات⁽⁸⁵⁾.

وخلال ذلك، تعتبر أسماء الأعلام إشارات صلبة لأنها تحيل إلى نفس الشخص في كل العوالم الممكنة؛ وهي بذلك، كما يؤكّد على ذلك كريبكه، تحيل إلى حاملها عبر جميع العوالم الممكنة في استقلالية تامة عن أيّ أوصاف أو خصائص محددة⁽⁸⁶⁾. لكن ما هو المفهوم الخاص بالصلابة في الاستعمال الكريبكي له في تفسير طريقة إحالة اسم العلم لديه؟

1.2 مفهوم الصلابة⁽⁸⁷⁾ ومعاييرها الدلالية والمنطقية

رأينا مع صول كريبكه كيف أنّ أسماء العلم تحيل على نفس الأشخاص في كلّ العوالم الممكنة. ما يؤكّده هذا الادعاء هو: أنّ إحالة اسم العلم تبقى صلبة مهما كانت هذه العوالم مختلفة. والمقصود بذلك، ما عبّر عنه كريستوفر بيكوك⁽⁸⁸⁾ عندما صاغ تعريفاً للإشارة الصلبة بناء على ما قاله كريبكه في «الضرورة والتسمية»، وهو كالآتي:

«ن» إشارة صلبة (في لغة م خالية من الغموض ومن الإشارات)، إذا وفقط إذا كان، هناك: موضوع س، كما هو، بالنسبة لجملة ج (ن) التي تظهر فيها ن، وشرط الصدق (أو الخطأ) بالنسبة ل ج (ن) هو أنّ (س) يستوفي (أو لا يستوفي) ج (..)⁽⁸⁹⁾.

يترتب على ما سبق ذكره أنّ العبارتين، عبارة «عدد 9» وعبارة «عدد الكواكب»، لا تشيران إلى نفس الموضوع في مختلف العوالم الممكنة، في حين نجد العبارة «عدد 9» تشير إلى نفس الموضوع في مختلف هذه العوالم. من ثم، فالإشارة «عدد 9» تسمية تمتلك خاصية الصلابة في إشارتها إلى نفس الموضوع دائماً مهما كانت العوالم الممكنة. فإذن يقوم اختلاف الإشارة الصلبة عن الإشارة غير الصلبة على اختلاف سعة حمولة كلّ واحد منهما في السياقات الموجّهة. ففي الوقت الذي تحيل فيه الأولى بشكل ضروري إلى نفس الموضوع في كلّ العوالم الممكنة، حيث لها حمولة واسعة، نجد العبارة الثانية لا تشير بشكل ضروري إلى نفس الموضوع في جميع العوالم الممكنة، لأن لها حمولة محدودة ومحكومة بسياق واحد فقط⁽⁸⁰⁾. لكن، هل يكفي الركون إلى هذا التمييز فقط للتفريق بين التسمية صلبة والتسمية غير صلبة؟

في الواقع، هناك إمكانية للحديث عن بعض الأوصاف المحددة الصلبة رغم أنّ معظمها لا تكون إشارات صلبة. أما في السياقات التي تكون فيها هذه الأوصاف صلبة، فمتعلقة ببعض الحالات فقط مثلما نجد في الرياضيات⁽⁸¹⁾. إيراداً لذلك، يمكن تقديم مثال شارح، فمثلاً: عبارة «جذر مكعب 27» هي وصف محدد يشير إلى العدد «3» في جميع العوالم الممكنة، إذ إنّ عبارة «3 جذر مكعب 27» تمثل حقيقة ضرورية رغم أنّها وصف محدد للعدد 3.

يعترف صول كريبكه أنّ الأوصاف الرياضية وبصفة عامة الأوصاف التي تكشف عن الخواص «الجوهرية» للموضوعات، كلّها تمثل إشارات صلبة. يترتب عن ذلك، أنّ الصلابة ليست الخاصية المميّزة لأسماء العلم عن الأوصاف⁽⁸²⁾. من ثم، فإنّ التفريق بين اسم العلم والوصف المحدد، بالنسبة لكريبكه، لا يمكن أن يتمّ بالاستناد إلى معيار الصلابة فقط، ما دام هذا المعيار لا يصمّد في معظم الحالات الأخرى؛ ومن ثم، يلزم التركيز بشكل أساسي على خاصية الإحالة نفسها لما لها من مميزات منطقية صارمة⁽⁸³⁾. ولقد أشار دونيلان بدوره إلى هذه المسألة عندما اعتبر أنّ أسماء الأعلام تحيل إلى موضوعاتها، في حين تقوم الأوصاف المحددة بالتعيين بفضل الخاصيات

84. Donnellan, (K) : «Reference and Definite Description», in Philosophical Review, vol 75, 1966, pp 281/304.

85. Recanati, (F) : « La sémantique des noms propres : remarques sur la notion de désignateur rigide », in Langue française, Num 57, Grammaire et référence., 1983 , p.106.

86. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.30.

87. La rigidité / Solidité.

88. Christopher Peacocke.

89. Peacocke, (C) : « Proper names, Reference, and rigid designation »; in Blackburn, (C), ed Meaning, Reference, and Necessity, 1975, Cambridge University press, p.110.

80. Maurice, (L) : La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage ; op. cite, p .134.

81. Ibid, p.134.

82. Recanati, (F) : « La sémantique des noms propres : remarques sur la notion de désignateur rigide », in Langue française, Num 57, 1983, Grammaire et référence, p.106/118.

83. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.29.

إحالاته على موضوعه في السياقات الموجّهة، أوقف الاسم على الشخص الذي يحمله بشكل يسمح بالإحالة عليه في كلّ العوالم الممكنة. وقد أفضى لديه هذا الأمر إلى إيراد نفس الاسم لذات الشخص مهما كانت العوالم التي نحيل فيها إلى هذا الأخير، ومن ثم تبقى تسميته تلك إشارة صلبة لا تتغير بتغير العوالم. تُعزّز فكرة الإحالة الصلبة تلك فكرة كوننا نستعمل نفس الاسم الشخصي للإحالة إلى ذات الشخص حتى في تلك العوالم التي نجعل فيها الخصائص المحتملة، والتي من الممكن أن تخص الذات فيها دون أن نعرف عنها شيئاً.

وفقاً لذلك تسمح خاصية سعة حمل اسم العلم الشخصي بأن نحيل بواسطته على نفس الذات في كلّ العوالم الممكنة، ومن ثم ينجز هذا الاسم نفس الإحالة إلى نفس الشخص دائماً وفي كلّ السياقات الموجّهة⁽⁹⁴⁾. ثمّ تأسيساً على ذلك، فإنّ كلّ إشارة أو تسمية ما تكون صلبة إذا وفقط إذا كان لها دائماً سعة امتداد (Scope) في السياقات الموجّهة. جعل هذا التحديد مفهوم الصلابة صالحاً فقط بارتباط مع هذه السياقات؛ لذا؛ عبّر كريبكه عنه قائلاً⁽⁹⁵⁾:

«إننا نسمّي شيئاً ما إشارة صلبة إذا كان يشير إلى نفس الموضوع في كلّ العوالم الممكنة. والإشارة غير الصلبة أو العرضية إذا لم يكن كذلك»⁽⁹⁶⁾

غير أنّ كريبكه نفسه لاحظ، في مقدمة النشرة الثانية لكتابه «الضرورة والتسمية»، كيف أنّ خاصية قابلية الاستخدام الإحالي الموسّع لاسم العلم في مختلف السياقات الموجّهة، أو ما يمكن أن يطلق عليه الإحالة الممتدة (La portée large)، ليست دائماً معياراً أساسياً وحاسماً في تأسيس المفهوم الخاص بصلابة أسماء الأعلام. أمّا إذا ظهر أنّ هذا المعيار لا يصلح بشكل دائم للاستعمال كمعيار لتحديد صلابة الاسم، فقد وجب البحث عن معيار أو معايير أخرى لتحديد وتقييم صلابة الأسماء.

ب. شروط الصدق معيار لصلابة أسماء الأعلام

حرص كريبكه على وضع نموذج دلالي منطقي يحقّق ويستجيب للشروط الدلالية والصدقية الواجب توفّرها في

يستخدم هذا التعريف في بنيته تصوّر راسل الماصدقيّ لحدود القضايا العملية، والواضح فيه أنّ بيكوك حريصٌ على تحديد خاصية صلابة الأسماء بالاستناد إلى شروط الصدق⁽⁹⁰⁾. وهذا ما سوف نعود إليه عندما نتحدث عن معيار شرط صدق القضايا التي ترد فيها أسماء الأعلام كإشارات صلبة لدى كريبكه.

تجعل هذه الخاصية أسماء الأعلام تنفرد بكونها ذات وظيفة إحالية وليس تعيينية وصفية، كما بالنسبة للأوصاف المحدّدة، حيث يكون لها امتداد واسع في كل السياقات الموجّهة، ما يجعلها تحيل على نفس الشخص مهما تغيّرت العوالم الممكنة. فهل يعني ذلك أنّ سعة امتداد⁽⁹¹⁾ إحالة هذه الأسماء معياراً أساسياً لصلابتها؟ أم أنّها ليست كذلك؟

إذا كان الاسم مرادفاً للوصف المحدّد بالنسبة للنظرية الوصفية للإحالة، حيث يدل الواحد منهما على الآخر؛ فإنّ هذا التصوّر لا يصحّ بالنسبة لنظرية كريبكه الدلالية لإحالة الاسم. فاستخدام اسم علم «أرسطو» للإحالة على «مربي الإسكندر» لا يعني في تصوّر كريبكه أنّ خاصية «مربي الإسكندر» ضرورية لتسمية «أرسطو». يعني ذلك أنّه من الممكن أن تكون لدينا عوالم ممكنة لا يكون فيها أرسطو «مربياً للإسكندر» بل مرّتيّ كلب، أو قطّ.. إلخ. لذا؛ فخاصية «مربي الإسكندر تسمية ممكنة لكّتها غير ضرورية. أمّا اسم «أرسطو» فإنّه رغم ذلك لا يتوقّف عن أن يحيل إلى نفس الشخص المسمّى أرسطو مهما كانت العوالم⁽⁹²⁾.

يظهر هذا المثال أنّ الفرق الدلالي بين اسم العلم «أرسطو» والوصف المحدّد «مربي الإسكندر» يقوم في كون الأول اسماً صلباً ومن ثم ضروري، في حين يبقى الثاني غير صلب لأنّه مجرد إمكان من بين إمكانات أخرى محتملة. تبريراً لهذا التفريق وتأسيسه، وضع كريبكه بعضاً من المعايير الدلالية والمنطقية؛ نقترح التعرّض لها في صيغتين: معيار سعة الحمل، ومعيار شروط صدق القضايا الموجّهة. فما هي موجبات كلّ واحد منهما؟

أ. معيار امتداد⁽⁹³⁾ إحالة الاسم في السياقات الموجّهة

لما جعل كريبكه خصوصية اسم العلم قائمة في كيفية

94. Maurice, (L) : La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage ; op. cite, p.136.

95. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.36.

96. Je cite la traduction française: « Nous appellerons quelque chose un désignateur rigide si dans tous les mondes possibles il désigne le même objet, et un désignateur non rigide ou accidentel si ce n'est pas le cas. ». Ibidem. (Kripke, p.36.)

90.)L(: Maurice,)L(: La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage ; op. cite, p.140.

91. La portée large / - Vast loading.

92. Alloncle, (R) : Nom propre et référence ; op. cite, p80.

93. Vast loading.

القيمة الصدقية. لكن رغم هذه الخاصية، إلا أن كريبكه يرى أن مثل هذه العبارات، يختلف بعضها عن بعض؛ ففي الوقت الذي تكون العبارة (أ) و (ج) تتوفران على تسمية جامدة، تخلو العبارتان (ب) و (د) من أي إشارة صلبة، إذ تقدمان فقط إشارتين بسيطتين⁽⁹⁹⁾.

وأما من وجهة نظر منطق الجهات، فإنه فقط العبارتان (ج) و (د) تحوزان جهات القول: جهة الإمكان (قد يكون). ولإبراز كيف أن الصلابة ليست وظيفة للإحالة الممتدة للتسميات فقط في السياقات الموجهة، فإنه من المناسب الرجوع إلى معيار شروط صدق العبارتين (أ) و (ب) اللتين لا تحتويان على عامل جهوي. هكذا، فالقضية المعبر عنها في العبارة (أ)، تكون صادقة في عالم (ع) إذا فقط إذا كان شيراك نحيفاً في (ع). نقول في هذه الحالة إنه يوجد فرد واحد (س) بالنسبة لأي عالم (ع). بحيث تكون القضية المعبر عنها صادقة في (ع) إذا فقط إذا كان (س) نحيفاً في (ع).

وبصفة عامة، فإن شروط صدق العبارة (أ) تتكوّن من: الفرد «شيراك» موضوعاً، ومن الخاصية «نحيف» محمولاً. وبتعبير آخر، يمكن القول: إن شروط صدق العبارة (أ) مكوّنة من الشخص (شيراك) والصفة (نحيف)⁽¹⁰⁰⁾. لكن بخصوص العبارة (ب)، لا تخصّ شخصاً واحداً، بحيث، بالنسبة للعالم (ع)، فإن القضية المعبر عنها في (ب) صادقة بارتباط مع (ع)، إذا فقط إذا كان هذا الشخص أصلح في (ع).

توضيحاً لهذا الأمر أكثر، يمكن القول إنه في عالم حيث لوين رئيس الجمهورية، فإن صفة نحافة لوين هي ما يجعل القضية المعبر عنها في (ب) صادقة. لكن في عالم آخر حيث ساركوزي هو رئيس الجمهورية، فلسوف تكون نحافة ساركوزي هي ما يجعل القضية المعبر عنها في (ب) صادقة أو كاذبة وليس نحافة كل من شيراك أو لوين⁽¹⁰¹⁾. ولأنه ليس هناك شخص محدّد تنطبق عليه شروط صدق القضية المعبر عنها في (ب) في مختلف العوالم الممكنة، فإن القضية المعبر عنها في (ب) تكون صادقة بارتباط مع عالم ممكن، إذا فقط إذا كان هناك شخص (س) حيث (س) هو رئيس الجمهورية ونحيف في نفس الوقت. إذا لا تعود شروط صدق القضية المعبر عنها على شخص محدّد، وإنما إلى كيان، كيفما كانت، يحقق خاصية معيّنة (كونه رئيساً للجمهورية).

القضايا والعبارات التي يرد فيها استعمال أسماء الأعلام، وذلك حتى يتسنى لإحالة هذه الأسماء، باعتبارها تسميات وإشارات جامدة، أن تكون متّسقة وممكنة في جميع العوالم الممكنة. كان منطق الجهات⁽⁹⁷⁾ أساس هذا النموذج وعماده، حيث يحقق إمكان التقويم الدلالي للعبارات والقضايا التي ترد فيها جهات الإمكان والضرورة والاعتقاد.

غير أنه لأجل توضيح كيف تكون شروط الصدق معياراً لصلابة أسماء الأعلام، حرّينا التذكير أولاً بالكيفية التي ينظر بها كريبكه إلى صلابة الأسماء في السياقات الموجهة.

بالنسبة لكريبكه تشمل خاصية الصلابة بعض التسميات حتى وإن كانت هذه الأخيرة واردة في الجمل البسيطة من النوع التالي:

أ. شيراك نحيف؛

ب. رئيس الجمهورية نحيف؛

وسوف يتحدد معيار صلابة العبارة (أ) تماماً مثلما سوف يتحدد في العبارة التي تحتوي صيغة جهوية معيّنة (قد يكون)، كما في المثال التالي:

ج. قد يكون شيراك ضخماً؛

إذا ما أضفنا إلى هذه العبارات عبارة أخرى تحتوي علامة غير صلبة مع عبارة موجهة⁽⁹⁸⁾ (قد يكون)، تحصل لدينا العبارة التالية:

د. قد يكون رئيس الجمهورية ضخماً؛

إذن ونحن نستعمل هذه العبارات الأربع، نكون نتحدث أيضاً عن نفس الشخص فنقول في المثالين (أ) و (ب) كما العبارتين (ج) و (د) كلها تحيل إلى نفس الشخص. إذن، فهي كلّها عبارات متكافئة في إحالتها، من ثم سوف تكون لها نفس

97. يعد منطق الجهات امتداداً لمنطق القضايا مع إدراج مواقف المتكلمين من تلك القضايا، مثل الإمكان أو الضرورة أو الوجوب.. إلخ. ولعل ما يميّز المنطق الموجه في صيغته المعاصرة عن القياس الموجه التقليدي هو الدراسة التركيبية للوجوب والإمكان باعتبارها عوامل تقع على القضايا، وبشكل يسمح بالتأليف بين مختلف هذه العوامل مثل: جب مكن؛ ونعني وجوباً مكنئاً ب. انظر بهذا الخصوص: حسان الباهي: فلسفة الفعل، الطبعة الأولى، إفريقيا الشرق، المغرب، 2016، ص 268.

98. المقصود هنا أنّ العبارة تحتوي على عامل موجه، فتصبح قضية موجهة التي هي: «عبارة عمّا النسبة الواقعة بين جزءها مقرونة بالوجوب والإمكان أو الامتناع، كقولنا: واجب أن يكون، وممكن أن يكون وممتنع أن يكون؛ وأما المطلقة فعبارة عمّا كانت النسبة بين جزءها مجردة من الجهات، كقولنا: كذا كذا أو ليس كذا كذا». انظر بهذا الخصوص: حمو النقاري: معجم مفاهيم علم الكلام المنهجية، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2016، ص 247.

99. Maurice, (L) : La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage; op. cite, p.136.

100. Ibid, p.137.

101. Ibid, p.138.

أسماء العلم المستعملة في اللغة العادية التعبير الصادق على الإشارات صلبة، كما الشأن بالنسبة لبعض أصناف الأوصاف المحددة؛ فإن التسمية بهذه الأسماء طريقة في الإحالة على الموضوعات والذوات دون الالتفات إلى الخصائص الأخرى لهذه الأخيرة ما عدا تلك العادية الجارية على الألسن (أي أسماءها الخاصة التي تحيل عليها)⁽¹⁰⁴⁾.

التسميات بأسماء العلم إذن هي عبارة عن إحالات صلبة لا تتغير بتغير العوالم الممكنة. إنها تبقى تحيل على نفس الذات أو الموضوع في كل السياقات الموجهة، بحيث لا يفضي استعمالها إلى أنها ستحمل معنى مخصوصاً ما عدا كونها إشارات جامدة على موضوعاتها التي تحيل عليها دائماً إحالة مباشر⁽¹⁰⁵⁾. ويدعم هذا التصور القول بأن أسماء العلم، باعتبارها إشارات صلبة، تحيل إحالة مباشر على موضوعاتها دونما أن تعين لها أي وصف محدد أو كيفية ما كيفما كانت، ما عدا كونها تسميات جامدة لها⁽¹⁰⁶⁾. غير أن كريبكه يفرق في صلاية الأسماء بين نوعين من الصلاية، هما: صلاية الواقع (*Rigidité de facto*)، وصلاية التخصيص أو قل صلاية التأكيد (*Rigidité de jure*)⁽¹⁰⁷⁾.

يقابل كريبكه بين هذين النوعين من الصلاية، معتبراً اختلاف صلاية اسم العلم عن صلاية بعض الأوصاف المحددة يعود إلى طريقة إنجاز اسم العلم لإحالاته على موضوعه، وليس إلى مفهوم الصلاية في حد ذاته. ذلك أن إحالة الاسم تنفرد بكونها جارية على كل الألسن، وهي بذلك ثابتة ثبوتاً لا تغيير يطاله في جميع السياقات الواقعية وكذا الاعتقادية⁽¹⁰⁸⁾. لكن كلاً من الاسم والوصف المحدد الصلب يتأثران بهذين النوعين من الصلاية: صلاية الواقع وصلاية التخصيص. فما معنى كل واحدة منهما؟

104. Barcan-Marcus, (R) : « Comments », in Körner ed, philosophy of logic, 1975, p.134.

105. Engel, (P) : Identité et référence ; op. cite, p.139.

106. Ibid, p.77.

107. يورد كريبكه هذا التمييز في مقدّمة كتابه «التسمية والضرورة»، حيث يبرز تفریقاً واضحاً بين صلاية الواقع وصلاية القانون أو التوقيف بشكل غير مباشر، لتجنّب من خلاله بعض الصعوبات التي قد تطرح بخصوص بعض الحالات التي قد تسبّب نوعاً من اللبس في تمييز أشكال وأنواع صلاية الأسماء. انظر هذا الخصوص: Kripke, (S) : La logique des noms propres, p.173.

108. في الواقع يعود هذا الأمر إلى إسقاط إمكان قيام المعنى المعجمي والسياقي وحتى الدلالي عن الاسم العلم، بحيث يبقى له فقط ما صدق، وهذه الفكرة هي نفسها التي قال بها من ذي قبل جون ستوارت وميل، وطوّرها كريبكه في اتجاه معالجة إحالة الأسماء بما يؤسّس لنظرية دلالية منطقية في إحالة هذا النوع من العبارات.

يوجد في مختلف العوالم الممكنة ذوات مختلفة تستجيب للخاصية التي يعبر عنها الوصف المحدد الموجود في العبارة (ب). وبما أنه لا يعين الوصف المحدد هنا ذات بشكل صلب، ما دامت شروط صدق القضية تختلف بحسب الظروف. ليست شروط الصدق فردية، من ثم لا تحتوي على فرد خاص؛ إنها والحال كذلك عامّة⁽¹⁰²⁾، مادامت تحتوي على المفهوم أو الخاصية التي ينبغي أن تستجيب لكيان محدد، شريطة أن يتحقّق هذا المفهوم أو تلك الخاصية المعبر عنها هنا وصفيّاً.

بصيغة أخرى، يمكن للعبارة (ب) أن تعبر عن القضايا التي لها شروط صدق مختلفة في مختلف العوالم الممكنة، بينما ذلك غير ممكن أبداً في العبارة (أ). فالعبارة (أ) سوف تفيد دوماً نفس القضية مع نفس المحتوى الماصدي في كل العوالم الممكنة المعبرة. إذن، فالمضمون الماصدي للقضية المعبر عنها في العبارة (أ) متطابق في كل العوالم الممكنة: (شيراك، النحافة).

تنضبط خاصية صلاية أسماء العلم إذن إلى معيار شروط الصدق كما تبين الأمثلة السابقة، وهذا ما يجعل هذه الخاصية مدعومة دلاليّاً بشروط المعالجة الماصدية التي تشترط تمام واتساق القضايا التي ترد فيها. وذلك ما أشار إليه كريبكه في مقدّمة كتابه «الضرورة والتسمية»، حيث أكد أن صلاية الأسماء خاصة تتماشى ومقتضيات شروط صدق العبارات في الحالات الافتراضية التي ترد على شاكلة قضايا جهوية⁽¹⁰³⁾.

إذن، تتأسس خاصية الصلاية تأسيساً دلاليّاً بتضافر كل المعايير السابقة؛ غير أن صلاية الأسماء ليست على شكل واحد، بل لها أشكال وأنواع. فما هي أهم أصناف هذه الصلاية عند كريبكه؟

2.2. أصناف صلاية التسميات

لما كانت أطروحة الإشارات الصلبة تسري على السياقات الماصدية العادية كما على السياقات الموجهة، وكانت

102. يقابل المناطقة مصطلح «العام» بنقيضه «المفرد»، للحديث عن القضايا أو شروط الصدق، بحسب احتوائها على فرد مشار إليه بحدّ مباشر في إحالته في عبارة ملائمة. (نتكلم في حالة معيّنة عن قضية مفردة عندما يكون معنى العبارة فيها ينتهي إلى القضية المعبر عنها في هذه الجملة، بينما في الحالة المعاكسة نتحدث عن القضية العامة).

103. Lycan, (W,G) : Philosophy of language, Routledge, Second edition, Taylor & Francis Group, New York – London, 2008, p.39.

أما صلابة التوقيف «De Jure»⁽¹¹³⁾، فهي بمثابة إحالة تتوقّف على اسم علم معيّن، وتحدث بطريقة توثيق تسمية الموضوع المعني توثيقاً مخصوصاً محدّداً، سواء في هذا العالم أو في العوالم الممكنة الأخرى. ومن ثم فهذا النوع من الصلابة، هو ما يميّز، بالنسبة لكريبكه، أسماء العلم عن الأوصاف المحدّدة؛ حيث المحيل به على الشيء باعتباره إشارة صلبة مستقل عن العوالم الممكنة لا يتغيّر بتغيّرها، عكس الوصف المحدّد⁽¹¹⁴⁾.

يظهر ممّا سبق أنّ استخدام كريبكه لمفهوم الصلابة كان المراد منه إبراز الفرق الأساسي الذي يتبناه منظوره للتسمية بين أسماء العلم والأوصاف المحدّدة؛ وهو فرق يؤكّد ثبات الأسماء مستقلة عن تغيّر السياقات التي ترد فيها، في حين تتغيّر هذه الأوصاف ولا ترتقي إلى مستوى اعتبارها تسميات حقيقية (أي صلبة).

الظاهر أنّ موقفاً كهذا، يضعنا أمام تصوّر دلالي خاص لعملية التسمية. أنّه تصوّر فلسفي ومنطقي يعتمد مقارنة جديدة لتأويل علاقة الأشياء بمسمياتها⁽¹¹⁵⁾. أو قل لمعالجة علاقة الذات بصفاتهما من خلال تأسيس تصوّر دلالي خاص للهوية والضرورة والإمكان من خلال نموذج دلالي قوامه دلاليات منطق الجهات (أو ما يسمى بتعبير آخر منطق الموجّهات). هكذا نقترح بسط الكلام في هذه المسألة في المحور التالي لهذا النقاش، حيث سنعالج فيه المبادئ المؤسّسة لتصوّر كريبكه لعلاقة الاسم بالمسمّى في السياقات الموجّهة، حيث يقارب مشكلة إحالة أسماء العلم وفق تصوّر سببي لعملية التسمية.

3. إحالة أسماء العلم في السياقات الموجّهة

يقترن النموذج التأويلي لإحالة الأسماء لدى كريبكه باستخدام مجموعة من المفاهيم المؤطّرة لتصوره للكيفية التي تتمّ بها إحالة الاسم على موضوعه. ونذكر منها بالأساس: مفهوم الهوية والضرورة، والتسمية، والعالم الممكن⁽¹¹⁶⁾. فنظراً لما

113. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.173.

114. Recanati, (F) : «La sémantique des noms propres : remarques sur la notion de désignateur rigide» ; op. cite, pp.106/118.

115. Kripke, (S) : Naming and Necessity ; op. cite, p.140.

116. جدير بالذكر أنّ الهوية والضرورة والإمكان من المفاهيم الكلاسيكية للمنطق منذ أرسطو مروراً بالرواقيين والمحدثين (لاينتز)، ثم وصولاً إلى المعاصرين. لقد استعاد كريبكه النظر في هذه المفاهيم، وبصفة خاصة الضرورة والهوية، بما أفضى لديه إلى تعزيز النزعة الجوهرية التي تعيد الاعتبار للتصوّر التجريبي اليومي للعلاقة بين مجرد علاقة بين الأشياء والأحداث، خلافاً للتصور الكانطي القاضي بالحديث عن الضرورة

أ. صلابة القانون أو التوقيف (de Jure)

يخصّ هذا النوع أساساً أسماء العلم التي تنجز إحالتها على الأشخاص بشكل مخصوص، حين تحيل على الذات بشكل جامد ثابت دائماً وفي كلّ العوالم الممكنة. يرتبط الاسم هنا بالذات، ويكون بمعزل عن الخصائص الأخرى التي قد تكون خاصة بهذا الشخص دون شخص آخر.

إنّ الاسم بهذا النوع من الصلابة لا يمكن أن يحيل على شيء آخر غير موضوعه الخاص في كل السياقات والعوالم الممكنة. تعتبر الصلابة وفقاً لهذا النوع توقيفية⁽¹⁰⁹⁾. فتخصّ أسماء العلم تحديداً، ما يجعل إحالتها تحصل باشتراك وجود موضوع مخصوص أو ذات خاصة بها. إنّها صلابة توقيفية، أو قل يحصل إجماع حول إحالتها على موضوعها دون ما عداها؛ وأما ما يتغيّر في هذه الحالة، فهو وضع الذات في العوالم الممكنة، بينما الاسم يبقى ثابتاً في إحالته على هذا الموضوع أو تلك الذات دون أن يطاله تغيّر أو تبدّل.

ب. صلابة الواقع أو التأكيد (de Facto)

خلافاً للنوع السابق للصلابة، يتحدث كريبكه عن صلابة الواقع⁽¹¹⁰⁾، وهي صلابة تميّز وصفاً محدّداً وتجعله إشارة صلبة من نوع صلابة الواقع. ويشير هذا النوع إلى موضوع أو كيان يستوفي خاصية معينة معبّر عنها في الوصف، لكن في هذه الحالة الخاصة، تستوفي هذه الخاصية موضوعها في جميع العوالم الممكنة.

نستطيع القول إذن إنّ صلابة الواقع «De facto» تقوم باستدعاء الوصف محمولاً صادقاً لنفس الموضوع مختلف العوالم الممكنة. والمقصود بذلك أنّ نفس الموضوع يحيل عليه نفس الاسم في كل السياقات الجوهية والواقعية معاً، حيث يقع نفس الموضوع تحت عنوان هذه التسمية في العوالم الممكنة⁽¹¹¹⁾. وتكون هذه الصلابة خاصة للتسميات والإشارات التي تحيل بها على الأشياء في كلّ السياقات، ومن ثم هي عبارة عن أسماء ذات امتداد إحالي واسع في مختلف العوالم الممكنة⁽¹¹²⁾.

109. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.173.

110. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.173.

111. Kripke, (S) : Naming and necessity; op. cite, p.10.

112. Recanati, (F) : «La sémantique des noms propres : remarques sur la notion de désignateur rigide» ; op. cite, p.118.

الحاصل للوصفيين لا القول بضعف اللغة الطبيعية، وإنما البحث في الطريقة التي تطلق بها الرسوم على الأسماء، ومن ثم لا ينبغي أن نعدّ الوصف المستخدم مرادفًا للاسم. هكذا رفض كريبكه النظرية التقليدية التي ترى أن علاقة الرسم بالاسم هي علاقة ترادف أو مماثلة، ويأتي بمثال فيتغنشتاين الشهير في (أبحاث فلسفية، الفقرة (79)⁽¹¹⁸⁾، حين نقول (موسى لم يوجد) فهذا يمكن أن يفيد:

- - إمّا أن بني إسرائيل لم يكن لهم زعيم موحد حين غادروا مصر.

- - وإمّا أن زعيمهم لم يكن اسمه موسى؛

- - وإمّا أنه لا يمكن أن نتحقق مما أسندته التوراة لموسى؛

وهكذا فإنّ اسم العلم موسى يصبح ثابتاً بحيث لا يحيل إلّا على ذاته، عكس ما تقوله النظرية الوصفية التقليدية التي ترى وجود معنى في إحالة اسم العلم، وتعتقد أنه مجرد لفظة وتسمية يمكن أن يكون لها مرادف آخر غير الاسم الأول، ومن ثم الحديث عن مضمون معرفي ما للاسم⁽¹¹⁹⁾.

كذلك في العبارة (الفارابي المعلم الثاني)، حيث يأتي اسم علم الفارابي فيها إشارة صلبة لا تتغير حتى وإن اكتشفنا أنه ليس كذلك في عالم ممكن مختلف (فيلسوف سيف الدولة الحمداني)⁽¹²⁰⁾. ومن ثمّ إحالة الاسم هنا خالية من أي معنى محدّد، بل يبقى إشارة صلبة يحيل على نفس الذات مهما تغيّرت سياقات وروده.

أمّا الأوصاف المحدّدة التي نستعملها للإشارة إلى هذا الشخص، فتتغيّر بتغيّر السياقات التي ترد فيها، ومن ثمّ لئن أمكن لوصف محدّد (فيلسوف سيف الدولة، أستاذ ابن سينا، المعلم الثاني..) أن يعيّن في بعض الحالات شخص الفارابي بإشارة وصفية غير الاسم الخاص به، فإنّه مع ذلك لن يمثل جزءاً من معنى الاسم الخاص بشخص هذا الأخير (الفارابي).

تبقى عملية التسمية بهذا المعنى جامدة لا تتغير بالرغم من تغير العوالم الممكنة التي ترد فيها الذات المعنية بهذه التسمية، وهذا ما يجعل أسماء العلم ثابتة وصلبة، حيث تبقى لها نفس الإحالة في كل العوالم الممكنة. وليس معنى ذلك أن الشيء المسّى يوجد في كل هذه العوالم، ولكن فقط يعني

لهذه المفاهيم من أهميّة في بسط نظرية كريبكه لإحالة أسماء العلم، نقترح تحديدها هنا وفقاً للتصوّر الذي يستخدمها به هذا الفيلسوف.

غير أنه لما كانت هذه المفاهيم عبارة عن تصوّرات مؤسّسة وموجّهة للنموذج الدلالي المنطقي الذي توسّله كريبكه، ارتأينا إدراجها في هذا المحور المخصّص للحديث عن كيفية إحالة الأسماء على الأفراد، وبشكل عام عن علاقة الذات بصفاتهما من خلال مقولتي الهوية والضرورة. لقد أعاد كريبكه النظر، من خلالهما، في تصوّرات بعض المناطق والفلاسفة للإحالة، وكذا لمقولة الوجود من خلال نظريته في العوالم الممكنة، ثمّ أيضاً للخلفيات الفلسفية المؤسّسة لهما. إذن ما هو مفهوم كريبكه لكلّ من التسمية، الذات، الصفات؟ ثمّ كيف تصوّر هذا الفيلسوف كلّاً من الهوية والضرورة؟ وما هو دور العالم الممكن في التأسيس للتصوّر السببي للإحالة والتسمية لديه؟

1.3. في الأسماء والتسميات

يستخدم كريبكه الاسم ويقصد به اسم العلم تحديداً (شخص، مدينة، دولة، نهر.. إلخ)، مفرقاً بينه وبين الأوصاف المحدّدة تفريقاً دلاليّاً حاسماً، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. غير أنّ التقليد المنطقي المعاصر المنحدر من فريجه قد ركّز الاهتمام على الأوصاف المحدّدة فقط، على اعتبار كونها قضايا ترد بصيغة (س بحيث إنّ صا س) بحيث صا صفة كما في العبارة (الأستاذ الذي ألقى الدرس)، وإذ الأستاذ واحد وواحد فقط الذي ألقى الدرس، فإنّه الفرد المسّى بهذا الوصف (أي المحال عليه).

لا يستخدم كريبكه حد الاسم بهذا المعنى الذي يفيد الوصف المحدّد، اعتراضاً منه على التقليد الوصفي الذي انتهى به المطاف إلى عزو غموض إحالة اسم العلم على موضوعه إلى ضعف في اللغة الطبيعية في إفادة الدلالة، كما فعل فريجه وراسل. إنّه يرفض مثل هذا التأويل الذي يقول بأن لاسم علم «أرسطو» معنى ما بالنسبة للبعض، ومعنى مخالفًا لدى البعض الآخر⁽¹¹⁷⁾.

خلاقاً لهذا المنظور، يستعمل كريبكه اسم العلم كما يجري تداوله في اللسان الطبيعي، ويقترح للخروج من الارتباك

قبلًا وبشكل متعالٍ. انظر بهذا الخصوص:

- Burge, (T) : « Philosophy of language and Mind: 1950 – 1990»; In The philosophy Review, Vol 101, Isse 1. Jan, 1992, pp.1/51.

117. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.40.

118. Ibid, p.46.

119. Engel, (P): Précis de philosophie analytique ; op. cite, p.111.

120. Engel, (P): Précis de philosophie analytique; op. cit, p.243.

ميل حول الحدود الفردية، رغم نقده له فيما يخص تصوّره للحدود العامة، حيث أعاد الاعتبار لفكرته حول خلو اسم العلم من المعنى الدلالي⁽¹²³⁾. لذا: تُضفي تسمية اسم العلم على الأشخاص الذين يحملونها معاني خاصة أو وصفًا محددًا يُميّزه بشكل واضح عن باقي الأفراد، ولكنها تبقى مجرد تسميات جامدة لا تتغير، حيث يبقى أرسطو هو أرسطو سواء افترضناه تلميذًا لأفلاطون أو لم نفترضه.

هكذا، لا تحتوي أسماء العلم على أيّ مضمون دلالي قد يفيد أنّ لها معنى محددًا، بل كلّ ما هنالك أنّها تحيل على الأفراد الذين تشير إليهم إحالة صلبة. ومن ثم؛ فخاصية اسم العلم أنّه يشار به إلى نفس الذات في جميع العوالم الممكنة حيث إحالته صلبة، وهذا ما لا يستلزم أن يكون مبتدلاً بل هو ضروري كلّما كان صادقًا. فلو قلنا مثلاً:

ب. □ (سقراط = سقراط)؛

ج. □ (سقراط = أستاذ أفلاطون)؛

تعني أنّها قضية هوية، وهي عبارة ضرورية، لأنّها تقول ما معناها:

د. □ (سقراط = فيلسوف الساحة العمومية)؛

ومنه أيضًا، يصحّ القول ضرورة:

ه. □ (أستاذ أفلاطون = فيلسوف الساحة العمومية)؛

تستوى هذه العبارات قضايا الهوية، حيث لا نضيف إلى العقل شيئًا ونحن نستعملها، بل كلّ ما هنالك أنّنا نتعامل معها على أساس كونها عبارات ضرورية عُرفيًا ووجوديًا. ومنه تكون كلّ عبارة تحمل صيغة الهوية عبارة ضرورية. إذا متى كانت إحالة اسم شخص بهذا المفهوم، فإنّه اسم ثابت يشير إشارة جامدة إلى نفس الذات، وهذا يجعلنا نقول عنها ضرورية في قضايا الهوية⁽¹²⁴⁾. أمّا إذا أردنا أن نعرف لماذا وضع

أنّ اسم هذا الشيء يحيل بصلافة على موضوعه مهما تعددت تلك العوالم وتغيّرت.

تقتزن عملية التسمية عند كريبكه بتصور منطقي خاص لديه، يقضي باعتبار اسم العلم علامة إحالية جامدة، لأنه يحيل على موضوعه ويدل عليه دائما في أيّ زمان وأيّ مكان، وفي استقلال تام عن الرسوم التعيينية التي يمكن أن نسندها لهذا الموضوع⁽¹²¹⁾. إنّ عملية التسمية هنا هي إلحاق اسم علم ما بشخص معيّن، فيبقى دالًا عليه رغم تبدّل السياقات والعوالم التي قد يرد فيها ذكر هذا الشخص. وقد نعطي مثالًا على ذلك:

أ. أرسطو هو معلم الإسكندر؛

فأرسطو الذي دُلّ عليه هنا ب (1) «معلم الإسكندر»، قد يُدَلّ عليه في سياق آخر ب (2) «مؤلف الأغانون»، وفي سياق آخر ب (3) «تلميذ أفلاطون».. إلخ. لعلّ ما يلاحظ بخصوص هذا المثال هو اختلاف الرسوم التعيينية التي أطلقناها على اسم العلم أرسطو، إلّا أن بعضها قد يصلح أن يطلق على غيره، مثل (3) «تلميذ أفلاطون» التي تنسحب أيضًا على أودوكس الذي هو بدوره تلميذ أفلاطون.

إذن؛ فالأوصاف التعيينية لا يمكنها أن تؤدي نفس الإحالة التي تلعبها أسماء العلم؛ فتسمية اسم العلم «أرسطو» تبقى جامدة، لكن أيضًا قد تقال عليه أوصاف تعيينية أخرى وحتى تلك المشتركة مع غيره، أنّ تسمية أرسطو تبقى ثابتة لا تتغير. وما يعيبه كريبكه على النظرية الوصفية ربطها بين إحالة الحدود كيفما كانت، عامة أو فردية، وتعيينها الوصفي للأشياء والأفراد؛ ما كرّس لدى المناطق المعاصرين القناعة بكون الإحالة هي إيحاء وصفية للموضوعات في الواقع⁽¹²²⁾.

خلافاً لذلك، انتصر كريبكه لتصوّر جون ستيوارت

123. Ibidem. Je cite le passage: « La tradition logique contemporaine, représentée par Frege et Russell, a critiqué la position de Mille au sujet des noms singuliers, et approuvé sa position au sujet des noms généraux. Ainsi tous les termes, qu'ils soient singuliers ou généraux, ont, selon Frege et Russell, une « connotation » ou un sens frégéen. Les théoriciens récents ont suivi Frege et Russell, en modifiant leur conception sur un seul point: à la notion d'un sens donné par une conjonction particulière de propriété, ils ont substitué la notion d'un sens donné par un « faisceau » de propriétés qui doivent simplement étre satisfaites en quantité suffisante. Personnellement, je me situe à l'opposé de Frege et Russell: j'approuve (plus ou moins) la conception millienne des termes singuliers, mais je critique la conception millienne des termes généraux. » ; p.123.

124. Fontaine, (M) : Argumentation et engagement

121. تصطدم هذه الفكرة بالصعوبة التالية: إذا سلّمنا مع كريبكه أنّه لا معنى لأسماء العلم، وأنّها فقط تحيل إحالة مباشرة ثابتة في كل العوالم الممكنة إلى نفس الشخص؛ فإننا لن نبيّن بشكل واضح كيف يمكن للمخاطب أن يسند مرجعًا لاسم العلم المستعمل من طرف المتكلم؟ والواقع أنّ كريبكه وإع هذه الصعوبة؛ لذا، وجدناه يطرح تصوّرًا سببيًا تاريخيًا للتسمية عبارة عن مسلسل سببي. وفقًا لهذا التصوّر، هناك بداية فعل التسمية في مناسبة معمودية أولية، حيث يسند اسم العلم ما لفرد أو شخص ما بتعيينه بشكل إشاري (Ostensive) عن طريق جارية من الجوارح. ثم بعد ذلك تسنى لباقي الجماعة اللسانية تعلّم استعمال تلك التسمية وترويجها فيما بين أفرادها فتناقلوا الاسم من جيل إلى آخر. انظر بهذا الخصوص:

- Kripke, (S) : La logique des noms propres; op. cite, p.84.

122. Kripke, (S) : La logique des noms propres; op. cite, p.123.

عديدة؛ منها وجود صنف من القضايا التي يمكن أن تعرف لنا على أساس قبلي، لكن أيضاً يمكن أن تعرف لشخص آخر على أساس تجريبي. لهذا السبب يُعدُّ كريبكه أنّ «ما يُمكن أن يُعرف لنا قبلياً» لا يعني بالضرورة أنه «يجب أن يُعرف قبلياً». ⁽¹²⁸⁾ فمثلاً في العبارة الآتية:

أ. أفلاطون = تلميذ سقراط = أستاذ أرسطو؛

تفترض معرفة صحة هذا القول تجاوز طريق البدئية أو المعرفة القبلية التي تسبق التجربة، لذا يحتاج المرء إلى أن يجري بحثاً مضنياً لمعرفة صدق هذه العبارة عبر دراسة تاريخ الفلسفة الإغريقية قبل أن يستنتج منها صحة أو بطلان هذه العبارة. غير أنّه بعد بحثنا نصل إلى أنّ تلميذ سقراط هو بالفعل أفلاطون، وأنّ أستاذ أرسطو هو أيضاً أفلاطون؛ وعليه سوف يصبح لدينا القول:

إنّ (1) □ (أفلاطون = أفلاطون) مثلها مثل: (2) □
 (تلميذ سقراط = أستاذ أرسطو).

وتعتبر هذه العبارات صحيحة صحة ضرورية، متى سلّمنا بأنّ اسم علم «أفلاطون» له علاقة سببية تاريخية بالشخص الذي نسمّيه: أفلاطون، تلميذ سقراط، أستاذ أرسطو؛ غير أنّ الأولى صحيحة صحة ضرورية قبليّة، بينما الثانية صحيحة صحة ضرورية بعدية. وفي هذه الحالة ينقد كريبكه التفريق الكلاسيكي لكانط بين القبلي والبعدي ⁽¹²⁹⁾، ويراجع مفهوم القدامى للضرورة ويعطيه دلالة منطقية موسّعة بالحديث عن الضروري الممكن والضروري المستحيل. هكذا فالضرورة قد تستخدم لتعني القبلي حين نكون بصدد المعنى المعرفي الإبيستيمي، لكن أيضاً قد تُوظّف في الفيزياء في أثناء التفريق بين الضرورة المنطقية والضرورة الفيزيائية، كما قد تُستخدم استخداماً ميتافيزيقياً. إن هذا التوسيع في مدلول الضرورة يكشف عن تعدد جهات استخدامها: جهة معرفية، جهة ميتافيزيقية، إلخ؛ لذلك لا ترادف القبليّة الضرورة ولا تماثلها، وإذا أمكن أن تجتمعا في بعض الحجج الفلسفية، فإنّه مع ذلك توجد حقائق بعدية ضرورية وحقائق قبليّة احتمالية.

إذن من المهم أن يُدرك أنّ المفهومين مختلفان، حيث يمكن أن تكون القضية ضرورية (ويرمز لها ب □) دون أن تكون قبليّة، وقبليّة دون أن تكون ضرورية ⁽¹³⁰⁾. أما بخصوص

اسم العلم على مسماه الخاص، مثلاً لم سمي أرسطو بهذا الاسم؟ والفارابي؟ وغيرها من التسميات الأخرى؟ فإننا نكون أمام خيارين: إما أننا لن نجد لها سبباً أصلاً، فيصحّ عند ذلك إطلاق الاسم على مسماه عن طريق الصدفة؛ وإما أن نجد أنّ التسمية كان لها سبب، فتُنسب هذا السبب وأصبح لا يُلاحظ في الاستعمال.

يقول كريبكه بالخيار الثاني، حيث يؤمن بوجود مناسبات معمودية للتسمية بأسماء العلم التي نستعملها ونُطلقها على بعضنا، بحيث تُشكّل تلك المناسبات (حفلة لحظة الولادة، تعميم الأتباع في المعابد...) سبباً في تسمية الأفراد بأسمائهم الشخصية التي ستلازمهم في حياتهم؛ وهي في العادة تُشكّل حدثاً بارزاً في حياة الأفراد والجماعات، نظراً لما تمثله من إعلان عن تداول اسم علم جديد في تلك الجماعة. يُسمّى هذا المنظور كما جاء به كريبكه بالتصور السببي للتسمية، حيث يزعم القول بالمسلسل السببي لممارسة استعمال اسم العلم، ومن ثم يستند في مجمله إلى العلاقة السببية التي تربط التسمية بأسماء العلم ومستعملها وحاملها ⁽¹²⁵⁾. هكذا، فاسم العلم حسب هذا التصوّر إنّما يحيل ويدل على شيء واحد، ألا وهو شخص مسماه، أو كما يقال عادة في المنطق إنّما يصدق على فرد بعينه، أي ذات شخص واحد.

الظاهر أنّ هذا التصوّر يركن إلى استخدام التسمية استخداماً منطقياً خاصاً، بحيث يسعى من خلالها إلى تحديد هوية الذوات بشكل ضروري ⁽¹²⁶⁾. ومن هنا يطرح السؤال حول المفهوم المنطقي الذي يستخدم به كريبكه كلاً من الضرورة والهوية؟

2.3. الضرورة والهوية في السياقات الموجهة

تطرق كريبكه للضرورة في معرض حديثه عن شروط الصحة والصدق التي سبق أن تناقش حولها الفلاسفة قبله. كان غرضه من ذلك تمييزه عن مفهوم القبليّة «L'apriorité» التي كانت مرتبطة في التقليد الفلسفي بتصوّر كانط للمعرفة، من خلال تفريقه الشهير للحقائق القبليّة المعروفة باستقلالها عن التجربة ⁽¹²⁷⁾. بالنسبة لكريبكه يثير القبلي مشكلات

ontologique de l'acte intentionnel; op.cite, p.110.

125. يوسف السيساوي: يوسف السيساوي: الإحالة بين المنطق واللسانيات، أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، مركونة بكلية الآداب، ظهر المهرز، الموسم الجامعي 2006/2007، ص 114.

126. Kripke, (S) : La logique des noms propre ; op. cite, p.129.

127. Kant, (E) : Critique de la raison pure ; tr de Jules Barni, Flammarion, Paris, 1976, p.60.

128. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, pp.148/149.

129. Kant, (E) : Critique de la raison pure, p.58.

130. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite,

نجد في مثل هذه الأسماء تعبيرات جازمة (ضرورية) حين التماثل بين أمرين من نوع ما تحدت عنه كريبكه في الأمثلة التالية: الماء $H_2O = 3 = 3$ ، إلخ. فحسب تحليل هذا الأخير، تعتبر 3 صادقة بالضرورة إذا كان العدد 3 كما يحق لنا أن نفترض فيه ذلك صادقاً. ونفس الشيء بالنسبة للماء، بحيث لا يوجد عالم ممكن لا يكون فيه الماء ذا تركيب كيميائي H_2O ، ومن ثم فتسمية ماء تشير إلى نفس الشيء في جميع العوالم الممكنة⁽¹³²⁾.

إن اسم الماء مثله مثل باقي أسماء الأنواع الطبيعية الأخرى، تسمية صلبة أو قل إشارة جامدة. وإذا كنا لا نتداول تسمية H_2O في الخطاب اليومي، فذلك لأن هذه الإشارة لا تستعمل حصراً لتحديد إشارة لفظة ماء⁽¹³³⁾. الواقع أن دلالة لفظة معينة في هذا التحليل (مثلها في ذلك مثل حرارة، برودة، يبوسة...) لا توافق، شأن أسماء العلم، الطريقة التي تحيل بها الإشارة؛ ومن ثم، فإن تحديد المشار يحصل عن طريق قول ضروري بالتماثل بين أمرين يستند إلى خاصية أو أكثر من خصائص الشيء التي يمكن أن تكون غير ضرورية. والمثال الموالي يبين هذا الأمر:

- الإنسان كائن بقدمين دون ريش؛

يعتقد أن هذه الجملة عبارة تحليلية، غير أنه لما كانت خاصية «له قدمان» ممثلة بكثرة بواسطة الكائنات الإنسانية، فإنه يوجد بين الموجودات الإنسانية من هم بقدم واحدة لأسباب وراثية أو عرضية، أو هم مقعدون كلية، ورغم ذلك هم أناس مثلنا. إذن، العبارة السابقة (الإنسان كائن بقدمين دون ريش) قبلية (a priori) لكتها ليست ضرورية ولا تحليلية، وإن جاز أن «الإنسان ذو قدمين»، «دون ريش» صالح لتحديد الإشارة إلى اسم النوع البشري «إنسان»، فإن ذلك لا يمثل معناه.

يستلزم التساؤل عما إذا كان من الضروري أو من الممكن أن تكون (ب) كذا وكذا نوعاً جديداً من التقويم المنطقي الدلالي حسب كريبكه لمشكلة التسمية. ومن ثم لمسألة الضرورة والهوية⁽¹³⁴⁾. إن الاعتقاد في الخاصية الاحتمالية أو الضرورية لتعيين الصفات والأسماء على الذوات، يقتضي بأن نبحث عن خصائص الإحالة حسب هذا المنظور، وبصفة خاصة تلك التي تحيل على الموضوعات الممكنة في مجموع

علاقة الضرورة باليقين، فيعتبر كريبكه أنه ليس يحصل دائماً أن يكون ما هو ضروري يقينياً، إذ على الرغم من أن معطى اليقين حاضر بقوة في نظرية المعرفة بجانب ما يسمى بالقبلي؛ فإنه يحدث كذلك أن يعرف الإنسان شيئاً ما بشكل قبلي دون أن يكون ذلك يقينياً، فمثلاً قد نعتقد صحة حجة رياضية معينة وهي خاطئة، أو قد نقوم بعمليات حسابية لكننا نخطئ فيها.

تثير مسألة الضرورة مشكلات تتعلق بمعرفة ما إذا كان من الممكن أن نقول عن فرد ما أن له خاصيات ضرورية أو احتمالية؛ ويقصد كريبكه بهذا أهمية بحث متى وكيف نقول بأن قضية معينة ضرورية أو احتمالية. إن الكيفية التي بها يكون للفرد مجموعة من الخاصيات الضرورية أو الاحتمالية التي سيتحدد بها، يرتبط بالدعوى التي وفقها نُحيل إلى موضوعات مفردة بواسطة الرسم. ولتوضيح هذه المسألة نأخذ العدد 9: فهل من خاصيته أن يكون فردياً ضرورة؟ كيف يمكن تصويره فردياً في العوالم الممكنة؟

يعتبر العدد 9 بالنسبة لصول كريبكه عدداً فردياً في جميع العوالم الممكنة، لكن أيضاً يُمكن أن يكون عدداً عادداً لمجموع الكواكب؛ وفي هذه الحالة ليس من الضروري أن يصبح عدد الكواكب فردياً في كل العوالم الممكنة، لأنه إذا كانت هنالك ثمانية كواكب فقط، فحينها لن يصبح عدد الكواكب فردياً⁽¹³¹⁾. ويرى كريبكه أن هنالك طرقاً عديدة للإحالة إلى نفس الشيء، وما الضرورة إلا واحدة منها بجانب الإمكانيات الأخرى (الإمكان، الاستحالة...)، أما إحالة اسم العلم، فتتفرد بكونها ثابتة وصلبة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. فوفقاً للتحليل السابق، لا يمكن لأي تسمية أخرى أن تحل محل التسمية الأصلية، ولا يمكن أن نطلق اسم العلم الأصلي إلا على الشخص المسمى به بداية؛ في حين تبقى الأسماء الخاصة بأصحاب المهن والمناصب والمخترعين.. تسميات غير صلبة، ما دام يمكن لأكثر من شخص أن يقوم بهذه المهن وينجز هذه المناصب.

غير أنه بإمكان بعض أسماء الأنواع وكذا الظواهر الطبيعية والجواهر الأخرى، أن تكون تسميات صارمة إلى حد ما عند إنجاز إحالتها على موضوعاتها. لذا يمكن اعتبار تسميات هذه الأصناف (الأنواع الطبيعية، الظواهر الطبيعية، الجواهر) بدورها أسماء صلبة، مثل: ماء، ذهب، أسد؛ ومن قبيل: عدد، حرارة، صوت، ضوء، إلخ.

132. Kripke, (S) : La logique des noms propres ; op. cite, p.118.

133. Ibid, p.117.

134. Ibid, p.138.

pp.33/ 61.

131. Ibid, p.117.

نتحدث باسم سقراط، فإننا نكون قد أنجزنا بهذه التسمية الإحالة على شخص الذي سمي في لحظة تاريخية أصلية باسم سقراط. لذا، ليست إحالتي بهذا الاسم إلى ذلك الشخص من منطلق تمثلي له، وإنما فقط من منطلق كون استخدامي لهذا الاسم مرتبطاً تاريخياً بشخص سقراط ارتباطاً سببياً. ويحدد الاسم وفقاً لهذا التصور ما يرتبط به من الأشياء والذوات بشكل سببي وبطريقة مناسبة، بحيث لا تتطلب هذه الطريقة من المتكلم أن يربط أي توصيف مماثل لحامل الاسم. يعتبر اسم العلم في هذه النظرية إشارة ثابتة مع التسمية سواء عن طريق حسي، أو عن طريق إشارته على المشار إليه؛ وينتقل الاسم وفقاً لذلك من شخص إلى آخر بالتبادل الاتصالي بين المتحدثين. وينجح الناس في تحديد الشيء باسمه لأنه يندرج تحت استخدامات هذا الاسم وتداوله عن طريق سلسلة سببية تعود إلى المناسبة الأولى لعملية التسمية⁽¹³⁷⁾.

أفضى هذا الزعم لدى كريبكه إلى تقرير القول بكون أسماء العلم إنما تحيل بفضل تاريخها السببي بطريقة مستقلة عن التمثلات الذهنية والإدراكية الأخرى. لذا؛ فمتى جرى الاتفاق مع هذه الدعوى، فإننا بذلك نكون قد أقررنا بأن العوامل التاريخية والسببية المرتبطة بالاستعمالات السابقة لاسم علم ما، في سياق مجموعة لغوية معينة، هي التي تحدد طريقة إحالة هذا الاسم⁽¹³⁸⁾.

تبقى إحالة اسم العلم وفقاً لهذه النظرية ثابتة لا تتغير، فيصدق على حامله في كلِّ العوالم الممكنة. لذلك تعني صلابية الاسم أن العلاقة السببية التي بينه وما صدقه (حامله) قارئة ولا تتغير في جميع الظروف؛ من ثم لا يتغير ما صدق هذا الاسم ويظل قارئاً. أما في حالة الأوصاف المحددة، فالملاحظ أن الماصدق يتغير ويتقلب بحسب ما تتطلبه الوضعية التي نتحدث عنها⁽¹³⁹⁾. وذلك ما تكشف عنه العبارة التي تحتوي

137. Devitt, (M) : Reference, In Routledge encyclopedia of philosophy, Vol 8, ed Craig Edward, London, 1998, p.157.

138. لم نشأ استدعاء النقاشات اللسانية والمعجمية والنحوية التي يطرحها استخدام اسم العلم، وذلك فقط لكوننا نروم إبراز طريقة كريبكه المنطقية في معالجة إحالة أسماء العلم، حيث يظهر لنا أنه يهتم باسم العلم المنطقي وليس اللساني كما أعلن عن ذلك في مقدمة كتابه «التسمية والضرورة». لذا؛ نود الإشارة إلى أن هناك نقاشاً كبيراً، معجمياً وسيميولوجياً وموسوعياً وقاموسياً، يخص مسألة استعمال هذه الأسماء، حتى إن هناك من يتحدث عن الإسمانية اللسانية والأدبية والمكانية الجغرافية والثقافية.. إلخ. انظر بهذا الخصوص:

- Vaxelaire, (J.L) : Les noms propres : une analyse lexicologique et historique ; éd Honoré Champion, Paris, 2005, p.952.

139. Recanati, (F) : Philosophie de langage ; op. cite, p.37.

العوالم الممكنة منطقياً وليس فقط فيزيائياً. ونتيجة لذلك ربط كريبكه مفهومه للضرورة والهوية بالتصور السببي للإحالة، وهذا ما نقترح تبينه في الفقرة الآتية.

3.3. التسمية من خلال التصور السببي للإحالة

يرتبط الكلام في إحالة أسماء العلم لدى كريبكه (كما سبق وأن أشرنا إليه سابقاً) بالتصور السببي لفعل التسمية. فعندما يتعلق الأمر بإحالة اسم العلم، فإنه يكون شيئاً خاصاً مقصوداً، حيث تتوقف شروط الصدق الخاصة بإحالته على إشارته الثابتة إلى موضوعه. ويعني هذا الأمر، أنه من أجل فهم تسمية شخص ما باسم علم معين، يجب على المستمع أن يوجد هو نفسه، مع هذا الشخص، في علاقة ملائمة تسمح له بأن يتمثله بطريقة غير وصفية.

يظهر أن هذه العلاقة ليست في حاجة إلى أن تكون علاقة مدركة عقلياً، بل يكفي أن يكون المستمع قد سمع هو نفسه عن الإحالة أو امتلك اسم العلم ضمن قائمة الأسماء المتوافرة لديه من أجل أن يكون في سياق العلاقة التواصلية الملائمة مع حامل الاسم. ويقوم هذا القول على دعوى سببية ترعم، فيما يعتقد كريبكه، أن العلاقة بين المواقع الخاصة بذكر أسماء العلم وإحالتها تتم عبر وساطة سلسلة سببية معقدة تتمثل حلقاتها الأولى في التسمية الأصلية (التسمية الأولى) التي تشهد إدراج اسم علم بحضور حامله. ثم يوجد بين التسمية الأصلية واستخدام الاسم في سياق محدد سلسلة من الاستخدامات التي ينقل من خلالها الاسم⁽¹³⁵⁾.

إذن نحصل على أسماء العلم من خلال هذه الاستخدامات التي يستعملها بها الآخرون، وهؤلاء المستعملون للاسم أنفسهم تلقوه عبر سلسلة استخدامات تنحدر إلى فعل التسمية الأصلية. هكذا؛ فإن استعمال الأفراد لاسم علم ما في سياق تلفظ معين إنما يرتبط بأشكال استخدام في الوضعيات الأصلية عندما كان مستعملوه في علاقة مباشرة مع الفرد أو الشيء المسعى. يرتبط استخدامي الراهن للاسم بمسماه من خلال المسلسل التواصلية الذي قطعه استعمال هذا الاسم عبر تسلسل سببي؛ بالتالي تكشف هذه العلاقة سببية عن وجود سببية مباشرة بين الاسم وحامله تعود في الأصل إلى عملية التسمية المعمودية الأولى⁽¹³⁶⁾.

وهكذا يحصل لدينا بمقتضى هذا التصور أنه عندما

135. Recanati, (F) : Philosophie de langage ; op. cite, p.123.

136. Bouveresse, (J) : «L'identité et signification des noms propres chez Frege et Kripke », in Sigma, num 3, 1978, pp.1/18.

4.3. تقويم نظرية كريبكه السببية في إحالة الاسم

لئن كانت نظرية كريبكه صالحة لتعيين الكايانات في كل العوالم الممكنة بمسميات ثابتة (إشارات صلبة)، فإنها أيضاً تحدّد للاسم تصوُّراً ماصدقياً خالياً من أيّ مضمون معرفي أو وصفي. غير أنّ تصوُّراً من هذا القبيل حتى وإن أثبتت صلاحية اسم العلم للإحالة على الأشياء والأفراد، إلا أنه يظلّ يؤدي وظيفة الإحالة فقط دون أن يفيد أية دلالة؛ من ثمّ لا وجود لدلولات تفيد معنى ما، بل فقط تسميات جامدة من خلال سلسلة إشارات تعود إلى المناسبة الأولى لفعل التسمية.

إضافة إلى هذا النقص، ينحصر دور النظرية السببية في إحالة أسماء العلم في صلاحيتها بالنسبة إلى الأشياء التي نعتبرها جواهر بالمعنى الأرسطي، وبصفة خاصة الأجناس الطبيعية، مثل: الكائنات الحيّة، من إنسان، وحيوان، ونبات، وأشياء الطبيعية الأخرى: من ماء ومعدن، وحرارة ... إلخ. أمّا بالنسبة إلى الأجناس غير الطبيعية، مثل: متزوج، أعزب، سقف ... إلخ، فإنّ هذه النظرية لا تواتمها مثلما تلائمها النظرية الوصفية في الإحالة⁽¹⁴¹⁾.

يُمكننا أيضاً الاعتراض على هذا التصوُّر لإحالة أسماء العلم، انطلاقاً من اعتبار دعواه حبيسة الارتباط السببي التاريخي لفعل التسمية؛ من ثمّ يُمكن نقده من حيث كونه لا يحدّد أيّ مضمون دلالي للاسم الذي يُستعمل للإحالة. فالواقع أنّ دعوى الأسماء الصلبة تمثّل أطروحة تفكيرية لدلالة الأسماء، من حيث كونها لا تمكّننا من تحديد أيّ فروق إدراكية أو معرفية بين هذا الاسم أو ذلك، الشيء الذي يجعلها غير مؤهلة لتسمح بقيام دراسة منهجية معجمية وصفية لأسماء العلم.

أما من الناحية الفلسفية العامة، فمن الممكن الحديث عن مقاربات أخرى ممكنة في تأويل أسماء العلم من مداخل إشكالية أخرى مختلفة وبعيداً عن المقاربات الدلالية المنطقية السابقة⁽¹⁴²⁾. وفي هذه الحالة يمكن الحديث عن تأويلية فلسفية ممكنة لأسماء العلم، كتلك التي دعا إليها جاك ديريدا في كتابه «علم النحويات»⁽¹⁴³⁾. عندما قارب أسماء العلم من زاوية فلسفية مخالفة كليّة للطرق الدلالية

على الوصف المحدّد، مثل الصيغة التالية:

أ. رئيس الولايات المتّحدة الأمريكية؛

يتوقّف ماصدق هذا الوصف على ما إذا كنّا نتحدّث عن الرئيس المنتخب الجديد أو الرئيس المغادر للبيت الأبيض، فهو متقلّب وليس يشير إلى نفس الشخص في مختلف العوالم الممكنة، حيث إذا كنت أتحدّث عن الرئيس المنتخب الجديد فهو «دونالد ترامب»، لكن متى كنت أتحدّث عن عالم ممكن آخر فيمكن أن يكون «هيلاري كلينتون». وهكذا، فالوصف المحدّد لا يخصّ شخصاً واحداً في كلّ العوالم الممكنة، لكن لو قلنا:

ب. دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة؛

فإنّ تسمية «دونالد ترامب» صلبة وجامدة بحيث لا تحيل إلا على شخص واحد هو دونالد ترامب الذي ترشّح للرئاسة الأمريكية أواخر سنة 2016 وربحها أمام منافسته السيّدة «هيلاري كلينتون». أمّا في المثال (أ) فتقلّب الماصدق بحسب نوع الإحالة التي نشير إليها إنّما يفسّر أنّ عبارة تتضمّن وصفاً محدّداً ليست عبارة صلبة، وقد سبق أن أشرنا إلى هذه الخاصية في التفريق بين إحالة اسم العلم وإحالة الوصف المحدّد لدى كريبكه⁽¹⁴⁰⁾.

أفضت النظرية السببية لإحالة أسماء العلم إلى تجاوز النظرية الوصفية التي تربط إحالة هذه الأسماء بالمضمون المعرفي الذي يحتمل أن يكون الاسم يدلّ عليه. غير أنّ إدخال جهات القول على إحالة الأسماء، يجعلها تفترض نموذجاً تأويلياً جديداً للعبارات التي ترد على شكل: من الممكن أن...، من الضروري أن...، من المستحيل أن... إلخ. الواقع أنّ هذا النموذج يمثّل نسقاً منطقيّاً مستقلاً لتأويل القضايا المتضمّنة للعوامل الجهوية، التي نحيل من خلالها باستعمال الأسماء على الأفراد والأشخاص إحالة صلبة مباشرة.

رغم ما أشرنا إليه في هذا الفصل بخصوص النظرية السببية لإحالة أسماء العلم، فإنّه يصعب استيفاء الحديث عن مشكلة الإحالة في استخدام أسماء العلم في السياقات الموجّهة، من دون التطرق إلى الأسس المنطقية المؤسّسة لهذا التأويل (التي هي في هذه الحالة منطوق الجهات ودلالات العوالم الممكنة). لذا، نقترح تخصيص هذا الأمر بالفصل الثالث حتى تتضح لنا الرؤية أكثر بخصوص الجوانب الدلالية والمنطقية المسندة لتصور كريبكه للتسمية والهوية.

141. Umberto, (E) : Sémiotique et philosophie du langage; tr Myriem Bouzahr, éd Puf, Paris, 1988, p.132.

142. Linsky, (L) : Le problème de la référence ; tr S. Stern-Gillet, Ph. Devaux, (P). Gochet, éd de Seuil, Paris, 1974, p.45.

143. Derrida, (J) : De la grammatologie, éd de Minuit, Paris, 1967, p.121.

140. Kripke, (S) : La logique des noms propre ; op. cite, p.97.

تغيّر العوالم الممكنة التي ترد فيها. الفائدة من هذا التصوّر أنّه يسمح بمعالجة مسألة التعيين والإحالة عبر العوالم الممكنة من خلال دلاليات منطق الجهات. وهذا ما نقترح الحديث عنه في الفصل الثالث من هذا البحث.

خلاصة القول

توجّه تصوّر صول كريبكه لإحالة أسماء العلم -وما استتبعه من نقاش ونقد للنظرية الوصفية للإحالة - بنقده إلى الأسس الفلسفية والمنطقية المؤسسة للتصوّر الوصفي للإحالة عامة وإحالة أسماء العلم خاصة. لذا كان غرض هذه الورقة من الوقوف على الحجج المؤسسة للنظرية الوصفية إبرازها وكشف كيفية نقدها من طرف كريبكه الذي سعى لإبطال دعاوي المنظور الوصفي لإحالة اسم العلم.

ضمن هذا الإطار، بيّنا كيف استخدم كريبكه مجموعة من الحجج لإبطال تصور النظرية الوصفية، وكان على رأسها حجة الجهة، وحجة التداول، وحجة الدور، ثم الحجة العامة أو التعميم. وقد ظهر لنا من خلال هذه الحجج أنّ استدلالات كريبكه على بطلان تصوّرات النموذج الدلالي الوصفي هو ما جعله يستقلّ بمنظوره الخاص لفكرة إحالة أسماء العلم، مقترحاً مفهوم نظرية الإحالة الصلبة (أو الصارمة) التي تقول بكون هذه الأسماء هي إشارات صلبة في كلّ العوالم الممكنة. فانتقلنا بعد ذلك إلى الحديث عن مفهوم الصلابة كما استخدمه كريبكه، وذلك لإبراز لماذا تحيل أسماء العلم على نفس الأشخاص إحالة دائمة وثابتة رغم تغيّر العوالم الممكنة. وقد تبيننا هنا أنّ هذه الإحالة خالية من المعنى الدلالي الوصفي، اللهم كونها تُعيّن الذوات في كل العوالم الممكنة، لذا فإنّ للصلابة بهذا المعنى معايير دلالية (قدرتها على الامتداد في السياقات الهوية) ومنطقية (معيّار شرط الصدق) حاول صول كريبكه تأسيس دلالياتها انطلاقاً من منطق الجهات.

تأسيساً على ذلك حاول هذا الأخير وضع مجموعة من المبادئ المؤسسة لتصوره لعلاقة الاسم بالمستوى في السياقات الموجّهة، حيث قارب إحالة أسماء العلم وفق علاقات سببية. أفضى هذا النموذج الدلالي الموجّه لديه إلى تأسيس التصوّر السببي للتسمية، حيث أدى بحثه للقضايا المتضمنة للعوامل الجهوية باعتبارها عبارات مخالفة للواقع الفعلي إلى بناء نموذج منطقي يقوم على دلاليات العوالم الممكنة.

ومهما يكن من أمر هذا النموذج، فإنّه بدوره لا يخلو من النواقص، ذلك أنّه لا يترك الإمكان لقيام تأويل دلالي سيميائي لأسماء العلم. من ثم يجعلنا القول بأنّ أسماء العلم

التي دأب على نهجها فلاسفة اللغة والمنطق. فقد زعم ديريدا أنّ التوقيع باسم العلم مجرد صيغة من صيغ أخرى ممكنة، حيث نستعملها لإنجاز توقيعات (Signatures) مختلفة ومتباينة حسب الاعتبارات الشخصية والسياقية والتأويلية⁽¹⁴⁴⁾.

تأسيساً على هذا المنظور الفلسفي المخالف، لا ينبغي أن يختلط اسم العلم أو ينحصر بما ندعوه عادة «الاسم الشخصي»، أي الاسم المسجّل على بطاقة الهوية. وإنّما يتعدى ذلك ليشمل مختلف العلامات والملاح والتسميات التي يمكن لشخص ما أن يحدد هويته بواسطتها، وينادي نفسه أو يترك الآخرين ينادونه بها، وذلك دون أن يكون قد اختارها كلياً أو حددها. وهذا ما ينجم عنه صعوبة حصر دلالة الاسم نظراً لما يمكن أن يحتمله من تأويلات مختلفة وشاسعة. فالمؤكّد هنا، هو استحالة أن يكون للشيء الواحد اسمٌ واحدٌ ووحيدٌ بحيث يمثّل علامة عليه. وهذا ما يجعل ديريدا يعتقد أنّ اسم العلم لا يوجد في حالة من الصفاء ليصبح صلباً وثابتاً لأنّ اللغة نفسها ليست صافية ولا شفافة كما يزعم المنظور التمثلي لها⁽¹⁴⁵⁾.

الظاهر من هذا التصوّر، أنّه انفلت من الاعتبار التمثلي للعبارات والتسميات التي نطلق عليها أسماء العلم. إنّه تصوّر مضاد للمنظور المنطقي والفلسفي الذي يصدر عنه موقف كريبكه وباقي المناطق، وذلك لأنّه يفترض مسبقاً اعتبار الأسماء مجرد آثار (Traces) يمكن أن تتعلّق بها أكثر من دلالة إلى حدّ يستحيل أن يكون لها معنى بين وواضح. الغرض من هذه الدعوى الفلسفية لدى ديريدا، هو تفكيك الخطابات الفلسفية المتمركزة حول الذات والمؤسسة للتصور الميتافيزيقي التمثلي للغة القائل بوعي اللغة، وحضور القصد والنية في استعمالها والتحكّم بها.

يُستفاد من هذا الموقف المخالف أنه لا يمكن حصر تأويل الأسماء في نطاق ما تسمح به نظرية كريبكه الدلالية في إحالة اسم العلم. لذا يمكن تجاوز تصور هذا الأخير في الاتجاه الموسع لقراءة وتأويل الأسماء التي تحيل بها على الأشياء والأشخاص بما يمكننا من فهم واسع بها وتأويل موسّع لها. غير أنّه ورغم النقائص التي يمكن رصدها لهذه النظرية، فإنّه يمكن الحديث عن الأهمية المنطقية التي يكتسبها تصوّر هذا الفيلسوف، خاصة أنّه يسمح بالحديث عن ثبات الذات رغم

144. Derrida, (J) : Marges de la philosophie, éd de Minuit, Paris, 1972, p.390.

145. Ibid, p.185.

تتصوّر الإحالة من خلال العلاقة بين الاسم وحامله عبر مسلسل تواصلّي ينحدر إلى المناسبة المعمودية الأصلية. لأن كان كريبكه محقًا في هذا الطرح، فإنّ شروط الإحالة الخاصة بأسماء العلم ستقوم بإدخال سلاسل سببية تربط استعمالنا للاسم بحامله؛ والجال أنّه، كما أشار إلى ذلك ريكاناتي⁽¹⁴⁶⁾، ليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنّ هذه الشروط التي تحدّد إحالة أسماء العلم تشكّل جزءًا من معناها ويجب التحكمّ فيها وتمثّلها من طرف كلّ من يستعمل الاسم بطريقة موفّقة.

مجرّد إشارات / تسميات صلبة لا تتغيّر نعتبر القراءة الدلالية والسيميولوجية - ذات الخلفيات التمثيلية الذهنية للأسماء - صعبةً المنال، إن لم تكن مستحيلة. فاعتبار العوامل التاريخية والسببية المرتبطة بالاستعمالات السابقة للاسم في سياق المجموعة اللسانية هي ما يحدّد إحالة الأسماء، يعني أنّ هذه الأسماء تحيل على الأفراد والأشخاص الحاملين لها بطريقة مستقلة عن الوصف والمعنى الذهني والعقلي.

إنّ الاعتقاد بالتصوّر الوصفي لإحالة الأسماء يعني، في رأي كريبكه، أنّ أيّ مستعمل لاسم العلم يلزمه أن يتمثّل بنفسه معنى هذا الاسم وكيفه من خلال المضمون الوصفي القارّ. لكن ذلك غير صحيح في إطار النظرية السببية التي

146. Recanati, (F) : Philosophie de langage ; op. cite, p.187.

logique modale et la philosophie des sciences; Faculté de philosophie et lettres, Université libre de Bruxelles, 2013.

21. Hintikka, (J): *Fondements d'une théorie du langage*; tr Nadine Lavand, 1er éd., Puf, Paris, 1994.
22. Hahn, (M): *Theories of Reference*; Thesis of Master of Arts, Dept of Philosophy in The University of British Columbia, February, 1978.
23. Jonasson, (K): *Le nom propre : Constructions et interprétations*; Louvain-la-Neuve ; éd Duculot, 1994.
24. Kant, (E) : *Critique de la raison pure*; tr de Jules Barni, Flammarion, Paris, 1976.
25. Kripke, (S): *La logique des noms propres*; tr de Jacob, P et Recanati, F ; éd Minuit, 1982.
26. Kripke, (S): *Naming and necessity*; Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, twelfth printing, 2001.
27. Linsky, (L): *Le problème de la référence*; tr S. Stern-Gillet, Ph. Devaux, P. Gochet; éd de Seuil, Paris, 1974.
28. Langendonck, (W): *theory and Typology of Proper Names*; by Walter de Gruyter GmbH et Co. KG, D-10785. Berlin. 2007.
29. Leibniz, (G) : *Essais de Théodicée*; In Œuvres philosophiques de Leibniz, éd Janet Paul, Félix Alcan, Paris, 1900.
30. Lewis, (D): *On the plurality of worlds*; Oxford, Blackwell, 1986.
31. Lycan, (W): *Philosophy of language*; Routledge, Second edition, Taylor & Francis Group, New York - London 2008.
32. Mill, (J), (S): *A system of logic*; Harper and Brothers, New York, 1882.
33. Maurice, (L) : *La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage: le cas des noms propres* ; thèse de philosophie, Université Jeans Moulin – lyon 3, 2012.
34. Meyer, (M): *Logique, langage et argumentation*; Hachette, Paris, 1982.
35. Putnam, (H) : *Raison, Vérité et histoire* ; tr Gerschenfeld, (A); éd Minuit, Paris, 1984.
36. Quine, (W) : *Le mot et la chose* ; tr Joseph Dopp et Paul Gochet, ed Flammarion, 1977.
37. Recanati, (F): *La transparence et l'énonciation* ; éd de Seuil, Paris, 1979.
38. Recanati, (F): *Philosophie de langage*; éd Gallimard, Collection folio essais ; Paris, 2008.
39. Recanati, (F): *Direct reference*; Blackwell Published, Oxford, 1997.
40. Strawson. (P) : *Etudes de logique et de linguistique*; tr Judith Milner, éd Seuil, Paris, 1977.
41. Searle, (J) : *Les actes de langage*; Tr H. Pauchard. Paris, ed Hermann, 1972.
42. Ullmo, (J) : *La pensée scientifique moderne* ; éd Flammarion, Paris, 1969.
43. Vaxelaire, (J.L) : *Les noms propres : une analyse lexicologique et historique* ; éd Honoré Champion, Paris, 2005.

المراجع والمصادر المعتمدة

العربية:

1. يوسف السيساوي: الإحالة في سياق التراث العربي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المطبعة الوطنية، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2014.
2. يوسف السيساوي: الإحالة بين المنطق واللسانيات، أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، مركونة بكلية الآداب، ظهر المهرز، الموسم الجامعي 2006/2007.

الأجنبية:

1. Alloncle, (R): *Nom propre et référence, thèse de master, option Philosophie*; Université Pierre Mendès France, 2012.
2. Benveniste, (E): *Problèmes de l'linguistique générale*; vol 1, éd Gallimard, Paris, 1974.
3. Bach, (K): *Description: Points of reference. In Description and beyond*; Reimer, M and Bezuidenhout, A; Oxford university Press, 2004.
4. Badidike, (J.P): *La rigidité des indexicaux auto-désignatifs*; Louvain-la-Neuve, avril, 2012.
5. Burge, (T): *Fondations of Mind*; Vol 2, Clayendon Press, Oxford, First Published, 2007.
6. Dummett, (M): *Les origines de la philosophie analytique*; tr de l'allemand par Marie-Anne Lescouret; éd Gallimard. 1991.
7. Derrida, (J): *De la grammatologie*; éd Minuit, Paris, 1967.
8. Derrida, (J): *Marges de la philosophie*; éd de Minuit, Paris, 1972.
9. Evans, (G): *The varieties of reference*; Oxford University press, 1982.
10. Ecco, (U): *Sémiotique et philosophie du langage*; tr Myriem Bouzaher, éd Puf, Paris, 1988.
11. Engel, (P): *Identité et référence*; presse de l'école normale supérieure d Ulm, paris, 1985.
12. Engel, (P): *Précis de philosophie analytique*; 1er édition, éd Puf, Paris, 2000.
13. Eluerd, (R): *La pragmatique linguistique*; éd Nathan, Paris, 1985.
14. Frege, (G): *Ecrites logiques et philosophiques*; Paris, Seuil, 1971.
15. Frege, (G): *Wissenschaftlicher Briefwechsel*; Felix meiner verlag Hamburg, Zweiter Band, 1976.
16. Frege, (G): *Dix-sept propositions clés sur la logique*; in Ecrites Posthumes, Nîmes, Editions Jacqueline Chambon, 1994.
17. Galmiche, (M): *Sémantique linguistique et logique; un exemple: la théorie de (R) Montague*; 1er éd, Puf, Paris, 1991.
18. Gary-Prieur : *Grammaire du nom propre*; Presses universitaire de France, Paris, 1994.
19. Hottois, (G): *Penser la logique*; De Boeck-Wesmael s.a. Bruxelles, 1989.
20. Hiernaux, (Q): *Étude des relations métaphysiques entre la*

The Saudi Journal of Philosophical Studies (SJPS)

Issue 3 | March 2023

By: Mana Publishing House

www.mana.net/sjps

sjps@manaa.net

